الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة ميدانية: أراء عينة من الأساتذة المختصين والمهنيين في الجزائر.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

- بن علي إيمان
- صوالح مروة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- الحاج عامر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- جودي محمد رمزي	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- الحاج عامر	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- زاوي صورية	- أستاذة التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة ميدانية: أراء عينة من الأساتذة المختصين والمهنيين في الجزائر.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

- بن علي إيمان
- صوالح مروة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- الحاج عامر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- جودي محمد رمزي	- أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- الحاج عامر	- أستاذ محاضر (أ)	مقررا	بسكرة
- زاوي صورية	- أستاذة التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

شُكرٌ وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

يشرفنا أن نتقدم أولا بالشكر الجزيل وبخالص عبارات الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الحاج عامر على قبوله الاشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه لنا مش تشجيع وتوجيه ونصائح قّيمة نسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون في ميزان حسناته

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة حمداوي وئام على كل مساعدتها الجليلة ونصائحها التي لم تبخل علينا بها أثابها الله خير الثواب

كما لا يفوتنا أيضا أن نتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل والخبراء ومحافظي الحسابات لتعاونهم معنا في تعبئة الاستبيان وتقديم كافة المعلومات اللازمة لنا.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بأفكارهم وأراءهم.

ونختم بالشكر إلى كل من كانت له بصمة على هذا العمل سواء من قريب أو بعيد، ونسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا.

والله ولي التوفيق

الحمد لله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

من كانت الداعم الأول في تحقيق طموحاتي، إلى من كانت دعواتها تحيطني وتسعدني إلى التي إن أهديتها كنوز الدنيا ما وافيتها حقها..... أمي ثم أمي الحبيبة.

إلى سندي في هذه الحياة ومصدر الأمان الذي استمد منه قوتي، إلى الذي كان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم..... أبي العزيز حفظه الله لنا.

إلى من قاسموني الحياة بحلوها ومرها إخوتي وأخواتي: حسن، إبراهيم، محمد، بلقاسم، سارة، نورهان، مريم

إلى أعز الصديقات اللواتي جمعتني بهن أغلى الذكريات.

إلى كل الأحبة والأهل والأقارب والأصدقاء.

إلى كل من في القلب ولم يذكره القلم.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

صوالح مروة

الحمد لله عز وجل نحمده ونشكره على ما انعمنا علينا من نعم لا تعد ولا تحصى،

أتقدم بالشكر الحار والمليء بالحب والامتنان إلى أمي وأبي العزيزين. أنتما الركنين الأساسيين في حياتي، وقد كنتما الداعم الأول والأخير لي، على الحنان الذي أحاطاني به، وعلى التضحيات الكبيرة التي قدمتماها من أجل سعادتي ونجاحي.

لا يمكنني التعبير بكلمات عن مدى حبي وامتناني لكما. أتمنى أن تعلما أنكما أغلى الأشخاص في حياتي، وأنني مدينة لكما بكل شيء أنا عليه اليوم، أدعو لكما بالسعادة الدائمة والصحة الجيدة، وأن تكون حياتكما مليئة بالأمل والفرح.
أنتما أعظم هدية في حياتي، وسأبقى ممتنًا لكما إلى الأبد، بحبكما الكبير!

إلى من جمعنا سقف واحد، إلى من تشاركنا الحلوة والمرة، إلى سندي دائما وأبدا، إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أعز صديقاتي اللواتي جمعتني به الذكريات

إلى من هو في القلب ولم يذكره اللسان

كما أهديها لجميع القراء والباحثين، ليكن هذا العمل إسهامًا صغيرًا في تعزيز المعرفة والتطور في هذا المجال الهام.

بن علي إيمان

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية انطلاقا من دراسة المتغيرين الرئيسين، حيث تم دراسة التدقيق الإلكتروني كمتغير مستقل وتحديد الأهمية والمعوقات الناجمة عن استخدامه، ومن ثم التطرق إلى المتغير التابع وهو جودة المعلومة المالية والذي تم قياسه من خلال بعد الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم، وتحقيقا لأهداف ومتطلبات هذه الدراسة تم تصميم استبيان موجه لمجموعة من الأساتذة الجامعين وخبراء المحاسبين وكذا محافظي الحسابات وتم اعتباره كعينة للدارسة التطبيقية.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري من هذه الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام الأسلوب التحليلي من أجل تحليل نتائج الاستبيان باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أهم خاصية نوعية لجودة المعلومة المالية هي الموثوقية؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني يلعب دور فعال في توفير تقارير مالية تتسم بالدقة والحيادية؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني يوفر معلومات تساعد المدقق في استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ لنتائج النشاطات المستقبلية وتتميز هذه التوقعات بالدقة والصحة؛
- ✓ يوفر التدقيق الإلكتروني معلومات مالية مفهومة وصحيحة للمستخدمين في الوقت المناسب وفي التاريخ المحدد؛

كما تم اقتراح بعض التوصيات:

- ✓ ضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات في أداء عمليات التدقيق؛
- ✓ ضرورة قيام مدققي الحسابات بالتحديث المستمر لآليات ممارسة التدقيق الإلكتروني من أجل مواكبة التطور للبرامج والتحسينات القائمة؛
- ✓ سن قوانين وتشريعات تشجع وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحفيز المدققين على استخدام التدقيق الإلكتروني؛

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، التدقيق الإلكتروني، الحاسب، جودة المعلومة المالية، مستخدمي المعلومة المالية

Study Summary

This study aims to highlight the role of electronic auditing in improving the quality of financial information based on the study of two main variables. The study examined electronic auditing as an independent variable, identifying its importance and the obstacles resulting from its use. It then addressed the dependent variable, which is the quality of financial information, measured through appropriateness, reliability, comparability, and understandability. To achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed and administered to a group of university professors, accounting experts, and accountants, who constituted the sample for the empirical study.

The study relied on a descriptive approach to elucidate the theoretical aspect of this study. As for the applied aspect, the analytical method was used to analyze the questionnaire results using the statistical software SPSS. The study yielded several results, including:

- ✓ Reliability is the most important qualitative characteristic of financial information quality.
- ✓ Electronic auditing plays an effective role in providing accurate and unbiased financial reports.
- ✓ Electronic auditing provides information that auditors can use as input for predicting future activities, and these predictions are accurate and reliable.
- ✓ Electronic auditing provides users with timely and accurate financial information that is easily understood.

The study also proposed several recommendations, including:

- ✓ The necessity of adopting information technology in performing auditing processes.
- ✓ Continuous updating of electronic auditing practices to keep pace with software advancements and ongoing improvements.
- ✓ Enacting laws and regulations that encourage and regulate the use of information technology, as well as incentivizing auditors to adopt electronic auditing.

Keywords: information technology, electronic auditing, computer, quality of financial information, financial information users.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
شكر وتقدير	I
الإهداء	III-II
ملخص الدراسة	V-IV
قائمة الأشكال	X
قائمة الجداول	XI
قائمة الاختصارات	XIV
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والتدقيق الإلكتروني	
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات	10
المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات	10
المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات	11
المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها	12
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الإلكتروني	13
المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الإلكتروني	14
المطلب الثاني: تعريف التدقيق الإلكتروني	17
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الإلكتروني وأهدافه	18
المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الإلكتروني	19
المطلب الأول: أنواع ومراحل التدقيق الإلكتروني	19
المطلب الثاني: أساليب التدقيق الإلكتروني	20
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التدقيق الإلكتروني	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومات المالية ومساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسينها	
تمهيد	28
المبحث الأول: عموميات حول المعلومة المالية	29
المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية	29

المطلب الثاني: تصنيف المعلومة المالية ومصادرها	33
المطلب الثالث: مستخدمي المعلومة المالية	37
المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية	40
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية وخصائصها	40
المطلب الثاني: قياس جودة المعلومة المالية	48
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية	49
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية	52
المطلب الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المالية	53
المطلب الثاني: التدقيق الإلكتروني كوسيلة لتحسين جودة المعلومة المالية	54
المطلب الثالث: علاقة التدقيق بجودة المعلومة المالية	56
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دراسة ميدانية (أراء عينة من الأساتذة المختصين والمهنيين)	
تمهيد	59
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدارسة	60
المطلب الأول: أداة الدراسة	60
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	62
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	63
المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير النتائج	64
المطلب الأول: ثبات وصدق أداة الدراسة	64
المطلب الثاني: تحليل خصائص مبحوثي الدراسة	70
المطلب الثالث: نتائج الدراسة والتحقق من الفرضيات	74
خلاصة الفصل	87
الخاتمة	
المراجع	94
الملاحق	103

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ب
(01-1)	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	30
(01-2)	خصائص جودة المعلومات المالية	46
(02-2)	علاقة التي تربط التكلفة بالمنفعة	47
(01-3)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	71
(02-3)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	72
(03-3)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	73
(04-3)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	74

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-01)	الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني	16
(1-02)	مزايا وعيوب أساليب التدقيق	22
(2-01)	الفرق بين البيانات والمعلومات	33
(2-02)	مستخدمي المعلومات المالية واحتياجاتهم	38
(2-03)	العوامل الأخرى المؤثرة على جودة المعلومات المالية	51
(3-01)	مقياس ليكارت الثلاثي	62
(3-02)	توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة	62
(3-03)	نتائج ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة	64
(3-04)	قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الأول	65
(3-05)	قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الثاني	66
(3-06)	قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الثالث	67
(3-07)	قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الرابع	68
(3-08)	قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون)	69
(3-09)	التحقق من التوزيع الطبيعي (معامل الالتواء والتفلطح)	70
(3-10)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	71

(3-11)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	72
(3-12)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	73
(3-13)	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	74
(3-14)	يوضح مقياس ليكارت الثلاثي	75
(3-15)	" تقييم العينة لعبارات المحور الأول " أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني	75
(3-16)	تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني "جودة المعلومات المالية"	77
(3-17)	ترتيب أبعاد المحور الثاني "جودة المعلومات المالية"	80
(3-18)	تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث " علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية "	81
(3-19)	تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع " معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر"	82
(3-20)	يوضح نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون	84
(3-21)	نتائج تحليل اختبار الانحدار	85

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
EDPAA	Association Electronic Data Processing Auditors	جمعية مدققي معالجة البيانات الكترونيا
ASACA	Information Systems audit and Control	جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات
AICPA	American of certified public Accountants	معهد المحاسبين القانونين الأمريكي
FASB	American Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي

مقدمة

مقدمة:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في العالم خاصة مع تطورها وانتشارها في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة مستخدمي الحاسوب في مختلف الأنشطة، حيث باتت التكنولوجيا أمرا أساسيا ولابد منه في كافة مجالات الحياة، ولعل الجانب العلمي والعملي كان أول من تغلغلت التكنولوجيا إلى أطرافه، فقد شهدت كافة القطاعات بمختلف أنشطتها العديد من التطورات والتغيرات الواضحة في العديد من الجوانب منها الجانب الاقتصادي.

ونظرا للاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ظهرت الحاجة لاستعمال هذه التكنولوجيا في عملية التدقيق الأمر الذي أدى بمدققي الحسابات في ظل التزايد المستمر في حجم العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها المنشأة والتطور التكنولوجي إلى تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب أخرى تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق لما تتميز به من قدرات عالية في الفحص والتحقق بالإضافة إلى الدقة والسرعة في إنهاء المهمة في وقتها المتفق عليه مما أوجب على المدققين اكتساب مهارات وخبرات متعددة في استخدام البرامج الحاسبة.

إن التدقيق الإلكتروني يحتل مكانة هامة ضمن وظائف المؤسسة الاقتصادية خاصة مع توجهات عصر الموجة الثالثة لاقتصاد المعرفة والإدارة الذكية لما يضفيه من ميزات ومساهمات في تصحيح الانحرافات والاختلالات ومعالجة الفجوات المالية وكذلك تقديم الاستشارات والحلول لضمان تقارير عادلة وصريحة.

وعند اعتبارنا أن المعلومة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التدقيق فهي وسيلة إثبات تجاه الغير لما تحمله من معلومات تفيد المستخدمين والمؤسسة، ويتطلب أن تتميز هذه المعلومات بالموثوقية والصحة والحياد وبتعبيرها عن الصورة الصادقة والعادلة للوضعية المالية للمؤسسة كما يجب أن تتميز بالملائمة والتجاوب مع مختلف احتياجات الأطراف المستفيدة.

1) إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التي تقوم عليها هذه الدراسة والمتمثلة في: **ما هو دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ هل توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية؛
- ✓ هل يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية؛

- ✓ فيما تتمثل أهم معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر؛

2) فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا التساؤلات الفرعية السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ لا توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية؛
- ✓ لا يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية؛
- ✓ تتمثل أهم معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في بنية تكنولوجيا المعلومات في الجزائر؛

3) نموذج الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من متغيرين رئيسين هما: المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني)، وسيتم دراسة المتغير التابع (جودة المعلومة المالية) في ظل التدقيق الإلكتروني، حيث تعبر هذه الأخيرة عن الخصائص النوعية التي تتميز بها المعلومة المالية، والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

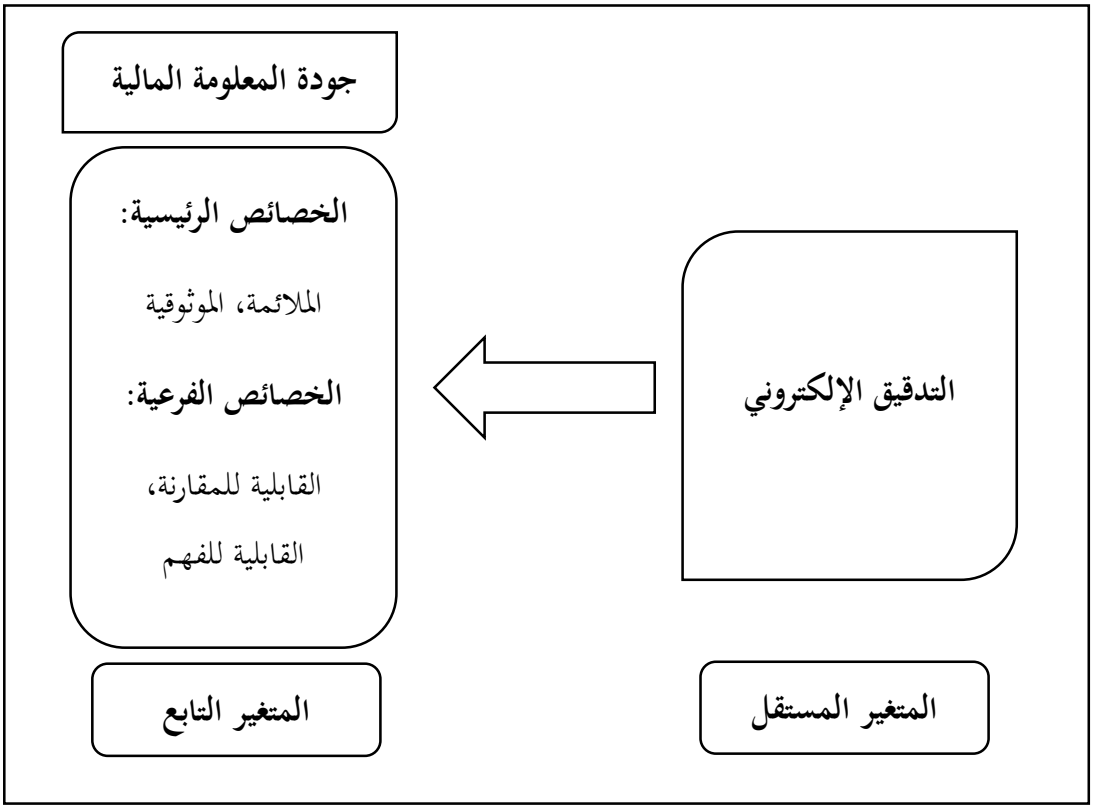

المصدر: من إعداد الطالبتين

4) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ إلقاء الضوء على وظيفة التدقيق الإلكتروني ودورها في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- ✓ محاولة تبني متطلبات التدقيق الإلكتروني؛
- ✓ فتح آفاق للقارئ تساعده على فهم وإدراك مفاهيم التدقيق الإلكتروني ومزاياه وعيوبه؛
- ✓ توضيح مفاهيم جودة المعلومة المالية؛
- ✓ تحديد معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر؛

5) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- ✓ تبيان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في العديد من المجالات خاصة عمليات التدقيق؛
- ✓ تبيان الآثار المترتبة عن استخدام التدقيق الإلكتروني؛
- ✓ تبيان الدور الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- ✓ تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها إزالة الصعوبات المصاحبة لتنفيذ التدقيق الإلكتروني؛

6) أسباب اختيار الدراسة:

يمكن تلخيص أسباب اختيار الدراسة في:

- ✓ الاهتمام المتزايد بمجال تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص؛
- ✓ اعتبار هذه الموضوع جديد وذو آفاق؛
- ✓ قلة الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع؛

7) صعوبات الدراسة:

لم تخلو هذه الدراسة من صعوبات كغيرها من الدراسات، والتي تم إيجازها فيما يلي:

- ✓ قلة المراجع التي تناولت موضوع التدقيق الإلكتروني؛
- ✓ تماطل بعض أفراد العينة عن الإجابة وامتناع البعض الآخر، مما أدى إلى تأخر استلام الاستبيانات وبالتالي تأخر دراسة وتحليل هذه الاستبيانات؛

8) منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا الفرعية للدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من أجل دراستنا للجوانب النظرية باعتباره ملائم لدراسة وتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، والربط فيما بينهما، وذلك بجمع المعلومات النظرية من مختلف المراجع المتوفرة حول متغيري الدراسة (التدقيق الإلكتروني، جودة المعلومة المالية)، ومن ثم تحليلها تحليلا دقيقا.

أما بالنسبة فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل الاستبيان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

9) هيكل الدراسة:

من أجل عرض البحث بطريقة منظمة ومن أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة مكونة من 03 فصول:

- ✓ **الفصل الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والتدقيق الإلكتروني**

حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى نظرة عامة حول تكنولوجيا المعلومات من خلال التعرف على مفهومها وأهم خصائها وأهميتها وأهدفها، كما تم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية للتدقيق الإلكتروني من خلال إبراز نشأة، تعريف، أهمية، أهداف، أنواع... إلخ.

- ✓ **الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومة المالية ومساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسينها**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق أولا إلى عموميات حول المعلومة المالية، ومن ثم إلى الإطار النظري لجودة المعلومة المالية، وفي المبحث الثالث تم دراسة مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية.

- ✓ **الفصل الثالث: دراسة ميدانية (أراء عينة من الأساتذة المختصين والمهنيين)**

من أجل تعزيز الدراسة النظرية خصص هذا الفصل لدراسة وتحليل اراء مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال التدقيق وخبراء المحاسبين وكذا محافظي الحسابات.

10) الدراسات السابقة:

حسب اطلاع الطالبتين على مختلف الدراسات التي ترتبط بالموضوع الذي تتمحور الدراسة المنجزة حوله، تم تناول بعض الجوانب في الدراسات الموالية:

❖ سبسبي، مصطفى يوسف، (2011)، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)**، أطروحة ماجستير،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، حلب، جامعة حلب، سوريا.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سواء من حيث محتواه أو طبيعته أو الفترة التي يغطيها في اتخاذ القرارات في السوق المالي، من خلال دراسة الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: ما هو دور الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية؟، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة لجئ الباحث إلى اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على المجتمع الاستثماري المكون للسوق المالي في سورية لتقصي آراءهم حول دور المعلومات المالية المستقبلية وأهمية الإفصاح عنها في اتخاذ القرارات، فقد قام الباحث بتوزيع 140 استمارة على أربع فئات (فئة إدارة الشركة والممثلة بالمدير المالي، عن فئة المحللين الماليين باعتبارهم جهة خارجية تتميز باطلاعها على سوق رأس المال، فئة المحاسبين القانونيين وأخيرا فئة المستثمرون)، وتم استرداد 110 استمارات، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يؤثر تأثيرا ملموسا في اتخاذ القرارات في السوق المالي؛
- تزايد الوعي من قبل المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين لمدى الأهمية التي تشكلها المعلومات المالية المستقبلية والدور الذي تقوم به في عملية صنع القرارات في السوق المالي؛
- لا يوجد اتفاق بين المديرين الماليين والمحللين الماليين والمحاسبين القانونيين والمستثمرين حول إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية؛

❖ سمور، نبيل ابراهيم اسماعيل، (2014)، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق "دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"**، أطروحة الماجستير،عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق في تحسين جودة خدمات التدقيق في فلسطين، انطلاقا من الإشكالية التالية والتي تمثلت في: ما دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق؟، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمد الكاتب المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائم لطبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانة و توزيعها على أفراد عينة الدراسة بشكل كامل و المكونة من شركات التدقيق الدولية و الإقليمية

والمحلية الكبرى في قطاع غزة بعدد (9) شركات تدقيق تشمل(45) مدققا، وتم استرداد (41) استبانة، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- إن استخدام التدقيق الإلكتروني في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يؤدي إلى تحسين جودة خدمة التدقيق؛
- يتم استخدام التدقيق الإلكتروني في تنفيذ اختبارات الرقابة كالاختبارات الأساسية للعمليات، بالإضافة إلى فهم بيئة الرقابة الداخلية؛
- إن استخدام التدقيق الإلكتروني في تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة يؤدي إلي تحسين جودة خدمة التدقيق؛
- إن استخدام التدقيق الإلكتروني في مرحلة استكمال التدقيق وإصدار تقرير المدقق يؤدي إلى تحسين جودة خدمة التدقيق؛

❖ قزال، اسماعيل، (2018)، **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF –دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة –(2011–2015)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والحذر) على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية وهذا بتقييم دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية، انطلاقا من تحليل الإشكالية التالية: ما مدى أثر ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية؟، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تطبيق نماذج قياسية لمتغيرات الدراسة الرئيسية حيث تم استخدام ثلاثة نماذج لقياس

التحفظ المحاسبي هي نموذج (Jain and Rezaee 2004، Givoly and Hyan 2000،2006 Ball and Shivakumar)، وقد تم توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لسياسات التحفظ المحاسبي دور في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لغرض تضخيمها؛
- عدم ثبوت أن ممارسة سياسيات التحفظ المحاسبي تستخدم لغرض ممارسات تمهيد الدخل؛
- يمكن للشركات الجزائرية استخدام ممارسات الحيطة والحذر والخيارات المحاسبية التي تستخدم في إدارة الأرباح تخفيض الدخل وجعله مستقرا؛

- وجود مستوى منخفض لممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة المدروسة وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات؛

❖ حمداوي، وئام، (2020)، **جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية**، أطروحة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب الخاصة بجودة المعلومة المحاسبية من خلال دراسة مقارنة بين معايير التقارير الدولية والنظام المحاسبي المالي، والتعرف على مدى أهمية تبني المعايير في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في المؤسسات المدرجة، وذلك من خلال الدراسة المعمقة لإشكالية الدراسة المتمثلة في: كيف يتم تحسين جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي ؟، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد الأسلوب التحليلي لتحليل نتائج الاستبيان باستعمال برنامج SPSS، حيث تم توزيع 45 استبيان على خمس مؤسسات (صيدال، سونطراك، أن سي أ رويبة، سونلغاز، الرياض سطيف) وتم استرجاع 30 استبيانة صالحة للتحليل، وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- للنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛
- لأفراد العينة في المؤسسات محل الدراسة دراية كافية حول موضوع جودة المعلومة المحاسبية؛
- لأفراد العينة إلمام متوسط حول معايير التقارير المالية الدولية؛
- لتبني معايير التقارير المالية الدولية أهمية كبيرة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة؛

11) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن معظم هذه الدراسات ركزت على أحد المتغيرين محل الدراسة وربطه بمتغيرات أخرى، في حين ركزت الدراسة الحالية على ربط المتغيرين ببعضهما البعض (التدقيق الإلكتروني، جودة المعلومة المالية) وفي محاولة إيجاد الدور الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية تم معالجة هذه الدراسة بطريقة تحليلية من خلال استعراض تحليلي عن طريق جملة من الاحصائيات والبيانات المختلفة والتي تعبر عن التطورات الحاصلة في عمليات التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على جودة المعلومة المالية، كما سيتم إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع من خلال دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعين المختصين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر، كما سيتم التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لتكنولوجيا المعلومات

والتدقيق الإلكتروني

تمهيد:

أحدثت التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة الكثير من التغيرات العلمية والعملية مست أغلب جوانب الحياة، وقد جعلت من تكنولوجيا المعلومات وسيلة لا يستغنى عنها، كما أصبحت ضرورة حتمية تهافتت مختلف المؤسسات إلى استخدامها ولعل هذا راجع لميزتها الكبيرة في تخزين قدر كبير من البيانات والمعلومات بطريقة منظمة وسريعة.

كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تسهيل مهنة التدقيق وذلك من خلال تحسين الفعالية والكفاءة والدقة في هذه العملية وكذا تزويد الإدارات بتقارير ومعلومات سريعة ومفصلة وخالية من الأخطاء، وهذا ما أطلق اسم التدقيق الإلكتروني.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الإلكتروني.

المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الإلكتروني.

المبحث الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

تحتل تكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحاضر مكانة كبيرة، حيث تعد من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف المؤسسات وأصبحت تعتمد عليها وهذا لما توفره من جهد ووقت، كما أنها تتصف بالمصداقية والفعالية في أدائها، لذا سنحاول في هذا المبحث الإلمام لجوانب تكنولوجيا المعلومات من خلال دراسة مفهومها والتعرف على أهم خصائصها.

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات

لم يكتفي مصطلح تكنولوجيا المعلومات بتعريف واحد بل تعددت مفاهيمه وتنوعت نظرا للأهمية الكبيرة التي اكتساها، فقد تناول الكثير من الباحثين هذا الموضوع على أمل إعطاء تعريف واضح وملم لتكنولوجيا المعلومات، لذا سندرج في هذا المطلب بعض أهم التعريفات لتكنولوجيا المعلومات:

- تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها "الجانب التكنولوجي لنظم المعلومات، وتتضمن الأجهزة والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات وتقنيات معالجة المعلومات الأخرى والملحقات الأخرى التي يمكن مشاهدتها كأجزاء لنظام المعلومات، أما بالنسبة لتقنية المعلومات فهي تلك التقنية الرئيسية التي تستخدم في نظم المعلومات القائمة على الحاسب الآلي والتطبيقات التي يصاحبها للاستفادة من قبل مستخدمي النظام وتشمل الشبكات والاتصالات، والأجهزة، البرامج اللازمة وقواعد البيانات" (كردودي و كردودي ، 2017، الصفحات 7-8).
- وتعرف أيضا تكنولوجيا المعلومات بأنها "استخدام أجهزة الحاسبات والبرمجيات والاتصالات في ادخال وتشغيل وتخزين ونقل المعلومات، وهي تعتبر حصيلة تزاوج وتفاعل ثلاث تكنولوجيات من أجل تحقيق هدف معين وهو توفير الوقت وسهولة في التنفيذ." (أحمد ، 2013، صفحة 59).
- وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها "جميع أشكال التكنولوجيا التي ترتبط بالتقاط ومعالجة واتصال وتقديم واستخدام البيانات".
- كما أنها "تجميع لموارد المعلومات ومستخدميها وإدارتها وتتضمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وكل نظم المعلومات في المؤسسة".

- وعرفت تكنولوجيا المعلومات كذلك على أنها "الأجهزة والبرمجيات والأدوات والوسائل الإلكترونية التي تساعد المنظمة على تسجيل وتخزين ومعالجة واستخدام واسترجاع وتبادل المعلومات". (المرشداه، 2007، صفحة 24)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات تعتمد بشكل جوهري على استخدام برمجيات الحاسوب وشبكاته من خلال تجميع موارد المعلومات ومعالجتها وهذا ما يمكن إدارة المؤسسة من القيام بأعمالها بكفاءة عالية وكذا تساعدها في تحقيق أهدافها بصورة أفضل وبشكل أسرع.

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات العديد من الخصائص سنستعرض أهمها في النقاط الآتية:

1) **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
2) **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
3) **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت على مستوى العالم بأكمله.
4) **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع (جقريف، 2010، صفحة 32).
5) **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال.... إلخ بالإضافة إلى قابلية التحويل أي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى أخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.
6) **اللاجماهرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة إلى فرد واحد أو جماعة معنية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من الكل إلى الكل أي من مجموعة إلى مجموعة.

7) **الشيوع والانتشار**: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن.

8) **العالمية والكونية**: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا خاصة بالنظر إلى سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي فيسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية. (كردودي، 2015، صفحة 68)

إلى جانب هذه الخصائص يمكن ذكر النقاط التالية:

- كفاءة عالية في تخزين المعلومات
- كفاءة عمليات المعالجة
- تحقيق أكبر قدر من الموثوقية
- التكلفة المنخفضة إذ أن من أهم مزايا استخدامات تكنولوجيا المعلومات هي أنها تساعد وتركز على تخفيض التكاليف (بروبة، 2014، صفحة 48).

المطلب الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات وأهدافها

تكتسي تكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة كما أنها تمتلك جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أولا أهمية تكنولوجيا المعلومات ومن ثم أهدافها.

الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات

وتتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:

– القضاء على جميع حواجز الوقت في عالم الصناعة، المال، الأعمال، التجارة وغيرها، ففي ظل تكنولوجيا المعلومات نجد أنه أصبح بالإمكان عقد الصفقات خلال ثوان، وفي أي وقت عن طريق الانترنت، أو أجهزة الحاسبات الإلكترونية، أو غيرها من معدات التقنية الحديثة.

– التوسع في استخدام شبكات الكمبيوتر، الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها مع بعض، بما يسمح تبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكة.

– إن التطور في تكنولوجيا المعلومات جاء لتلبية التطورات الاقتصادية والاجتماعية واتساع نطاق الأهداف، خدمة لأصحاب المؤسسة أو خدمة لعموم شرائح المجتمع.

– يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين جودة العمل، من خلال إتباع أساليب التكنولوجيا الحديثة، خصوصا الدقة العالية وخفض التكاليف واختصار الوقت وتقليل المخاطر المتعلقة بالتوسع الارتجالي للمعلومات والبيانات.

– المساهمة في إمكانية إيجاد منتجات أو خدمات جديدة. (خلايفية و جاوحدو ، 2019، صفحة 105)

الفرع الثاني: أهداف تكنولوجيا المعلومات

ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- خفض تكاليف تعقيد الإنتاج وإزالة إثر الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وأداء وأقل تكلفة.
- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار.
- توفير عمليات منظمة وإجراءات مبسطة لإدارة الموارد وبالتالي فعالية أكبر وأفضل.
- تعزيز المساءلة والشفافية مما يؤدي إلى تقليل وقوع الاخطاء والتزوير.
- تقديم خدمات أفضل للموظفين والمراجعين مما ينعكس إيجابا على التنظيم.
- القضاء على هدر الوقت والجهد والموارد.
- زيادة كفاءة استغلال المخزون. (العادلي و عباس، 2016، صفحة 126)

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الإلكتروني

إن مختلف التطورات التكنولوجية التي ظهرت في العالم أدت إلى إدخال تقنيات جديدة ومبتكرة من أجل تطوير الأداء وتحسينه، ومن أجل مسايرة هذه التغيرات كان على أغلب المؤسسات تبني كل ما يساعدها في تطور وتقدم أدائها والبقاء على صلة مع احتياجات عملائها، وكان نظام التدقيق الإلكتروني أحد هذه التقنيات المعاصرة الذي أصبح أمرا لابد منه من أجل النهوض بعملية التدقيق ودخولها عصر التكنولوجيا، وهذا لتحقيق أهداف التدقيق بمصداقية ودقة أكبر وبأقل جهد ووقت وتكلفة.

المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الإلكتروني

كان أول استخدام لنظام المحاسبة الإلكتروني في عام 1954 وفي هذا الوقت كانت الأجهزة المستخدمة أجهزة حاسوبية رئيسة، وكان في ذلك الوقت القليل من الناس من لديهم المهارة والقدرة في إمكانية استخدام برامج الحاسوب، وخلال الفترة من عام 1954 إلى منتصف عام 1960؛ كانت مهنة التدقيق ما تزال تعتمد على التدقيق حول الحاسوب، وقد بدأ التغير في منتصف عام 1960 مع إدخال آلات جديدة، أصغر حجما وأقل تكلفة. حيث زاد هذا من استخدام أجهزة الحاسوب في الشركات، وفي الوقت نفسه زاد حاجة مدققي الحسابات في التعرف إلى مفاهيم معالجة البيانات إلكترونيا، في مجال الأعمال التجارية وغيرها؛ بسبب اختلاف طريقة تخزين البيانات، ومعالجتها، واسترجاعها، والرقابة عليها، وفي عام 1968 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين وتطوير تدقيق البيانات المعالجة إلكترونيا، ونتيجة لهذا تم إطلاق تدقيق معالجة البيانات إلكترونياً، في ذلك الوقت شكل مدققو معالجة البيانات إلكترونياً جمعية سميت بجمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونياً، Association Electronic Data Processing Auditors(EDPAA) ، وكان الهدف من هذه الجمعية؛ وضع مبادئ وإجراءات ومعايير لتدقيق معالجة البيانات إلكترونياً، وفي عام 1977، صدرت الطبعة الأولى من أهداف رقابة التدقيق على المعلومات. والمعروفة الآن باسم أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة، Cobit) control objectives for information and related technology)، مجموعة أهداف لرقابة تكنولوجيا المعلومات المقبولة قبولاً عاما لمدققي تكنولوجيا المعلومات.

وفي عام 1994 غيرت جمعية مدققي معالجة البيانات إلكترونياً EDPAA اسمها إلى جمعية الرقابة وتدقيق نظم المعلومات information systems audit and control association(ASACA). (مرعي، 2014-2015، الصفحات 11-12)

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الإلكتروني

قبل التطرق إلى مفهوم التدقيق الإلكتروني بصفة خاصة يجب علينا أن نتدارك تعريف التدقيق بصفة عامة.

الفرع الأول: تعريف التدقيق

لقد عرف معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA)، التدقيق على أنه طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقوانين الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، حول الأحداث الاقتصادية

للمشروع وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ونقل النتائج إلى الأطراف المعنية.

يعرف التدقيق عادة بأنه عبارة عن الإجراءات التي يتبعها المدقق عادة للتأكد من السجلات والمستندات التي يمكن الاعتماد عليها (Reliable) وبالتالي فإن الحسابات الختامية لهذه الشركة تبين الربح والخسارة في نهاية الفترة وكذلك فإن الميزانية تبين المركز المالي في تاريخ معين. (كايد، 2012، صفحة 8)

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الإلكتروني

- يعرف التدقيق الإلكتروني بأنه "عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق، وإن استخدام التقنيات والكمبيوتر في التدقيق يعتبر من العوامل الهامة والمؤثرة على مقدرة وظيفة التدقيق الداخلي وعلى رقابة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية". (سمور، 2014، صفحة 23)
- أو يعرف على أنه "عملية فحص وتقييم نظم تشغيل المعلومات الآلية والعمليات غير الآلية المرتبطة بها والتفاعل فيما بينها، بهدف تقديم تأكيد معقول بأن ضوابط الرقابة الداخلية تحقق متطلبات تكنولوجيا المعلومات".
- كما يعرف بأنه "عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤيد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة". (قايد و علوان، 2015، صفحة 116)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن مفهوم التدقيق الإلكتروني لا يختلف مضمونه على تعريف التدقيق عامة، فهو عملية فحص وتقييم للبيانات أو المعلومات المالية من قبل المدقق وذلك لغرض التأكد من مطابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية وكذا إبداء رأي فني محايد، إلا أن ما يتميز به التدقيق الإلكتروني عن التدقيق اليدوي هو أن التدقيق الإلكتروني يعتمد في أسلوبه على استخدام تكنولوجيا المعلومات، أما التدقيق اليدوي فكل ما يقوم به المدقق يكون بشكل يدوي، وفيما يلي يمكننا تلخيص أهم الفروقات الموجودة بين التدقيق الإلكتروني والتدقيق اليدوي:

الجدول رقم (1-01): الفرق بين التدقيق اليدوي والتدقيق الإلكتروني

أنواع أدلة التدقيق	التدقيق اليدوي	التدقيق الإلكتروني
الوجود الفعلي	عدد الموجودات الطويلة والقصيرة الأجل يدويا.	عدد الموجودات الطويلة والقصيرة الأجل يدويا.
المستندات والسجلات	التأكد من أن المستندات والسجلات مستوفية للشروط الشكلية والقانونية وأن التسجيل كان وفق المعايير المحاسبية المحلية والدولية وأن عملية التوثيق التي يقوم بها مراقب الحسابات هو بوضع اشارات التدقيق على العينة التي حققها.	المستندات في ظل النظام المحوسب يمكن تدقيقها يدويا لحين وصولها إلى الحاسوب، أما السجلات فهي غير مرئية، ولذلك يقوم مراقب الحسابات بالاستعانة ببرامج التدقيق العامة وأن عملية التوثيق تكون من خلال طباعة نتائج التدقيق من برنامج التدقيق المحوسب.
الاحتساب	التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات والسجلات ويكون ذلك من خلال الاحتساب يدويا.	التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات والسجلات ويكون ذلك من خلال الاحتساب عن طريق برنامج التدقيق المحوسب.
الاستفسارات والمصادقات	الاستفسار من الإدارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراقب الحسابات، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي، للمدينين والدائنين لتأييد أو عدم تأييد أرصدتهم لدى المنشأة.	الاستفسار من الإدارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراقب الحسابات، أما المصادقات فترسل عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني للمدينين، أو الدائنين، لتأييد أو عدم تأييد أرصدتهم لدى المنشأة.

المصدر: صبيحة برزان، **أثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 84، بغداد، 2015، ص426.

الفرع الثالث: خصائص التدقيق الإلكتروني

يمتلك التدقيق الإلكتروني مجموعة من الخصائص تميزه عن التدقيق اليدوي والتي تجعل المؤسسات تعتمد عليه في تحقيق ميزتها التنافسية في مهنة التدقيق.

- **الكفاءة والفعالية:** أي أن عملية التدقيق الإلكتروني تقدم خدمات مرضية وتلبي حاجات المستفيدين وهذا يترتب على استخدام برامج التدقيق الإلكتروني ونظم الخبرة، كما أن كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها تعرف من حيث قدرتها على تحقيق أهداف التدقيق وإنجاز مهماتها والقيام بمسؤولياتها بمصداقية وثقة ودقة وبأقل وقت وجهد وتكلفة وبما ينسجم مع القوانين المالية المعتمدة والمعايير الدولية، كما أشار البيان الدولي رقم 1009 إلى أن استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات تعمل على تحسين كفاءة وفعالية إجراءات التدقيق.
- **الضمان والموثوقية:** أي أن التدقيق في بيئة تقنية المعلومات تقوم بتوفير ضمانات بأن الضوابط الداخلية كافية وموثوق بها وتعمل بطريقة كفء وفعالية حيث تزداد الثقة في تقرير المدقق الذي يوفر معلومات مهمة للمراقب عن المشاكل التي يجب أن ينصب تركيزه عليها.
- **الصحة والدقة:** أي أن استعمال التقنية الحديثة توفر في الوقت المناسب معلومات صحيحة تتميز بالدقة والمصداقية من أجل صنع واتخاذ القرارات السليمة والفعالة.
- **الجودة:** أي أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ مهام وأعمال التدقيق يقدم فوائد لمكاتب التدقيق تتعلق بانتهاء الأعمال المقررة بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة مما سينعكس ذلك على تحسين جودة عمليات وخدمات التدقيق حيث أنه من بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق هما الوقت والجهد المبذول. (أمين و بن بوعلي، 2017، صفحة 49)

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الإلكتروني

تمثلت أهداف التدقيق الالكتروني فيما يلي:

- **الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب من أنه يتأكد بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الشركة.
- **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية. (برزان، 2015، صفحة 423)

- **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للشركة بحب مفهوم الأهمية النسبية.

- **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المحاسبية المخزنة على الأقراص ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المعتمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين. (مبسوط ، 2012، صفحة 06)

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الإلكتروني

قد حظي موضوع التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات باهتمام بالغ لدى المؤسسات، وهذا راجع لأهميته والتي سنستعرضها في النقاط التالية:

- تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام.
- تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية.
- التحقق من صحة الإجراءات الحسابية بسرعة وبدقة عالية وبتكلفة أقل عن التدقيق اليدوي.
- زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية التدقيق.
- إمكانية إنجاز بعض العمليات للتدقيق المعقدة بدرجة أكثر سهولة.
- القدرة على القراءة والطباعة لتقارير وأوراق التدقيق.
- فحص السجلات المحاسبية بهدف اكتشاف العناصر غير العادية مثل عناصر المخزون بطيئة الحركة.
- زيادة الدقة في البيانات والمعلومات المدخلة.
- تحسين عملية تحليل المعلومات، بسبب عمل الحاسوب على تشغيل البيانات والمعلومات بصورة دقيقة مما ينعكس على عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- التقليل من الأخطار التي تحيط إجراءات الرقابة.

- توفير إمكانية الفصل بين المهام من خلال تنفيذ رقابة آمنة ونظم تشغيل. (كردودي، 2015، صفحة 89)

المبحث الثالث: أساسيات حول التدقيق الإلكتروني

إن تغلغل التكنولوجيا إلى التدقيق أحدثت الكثير من التغيرات فيه وفي أساليب حدوث عملياته، كما أكسبته العديد من المزايا التي تفوق بها على التدقيق اليدوي، إلى جانب ذلك فقد كان لاستخداماته بعض العيوب التي تؤثر على عمليات التدقيق، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى جميع هذه الجوانب.

المطلب الاول: أنواع ومراحل التدقيق الإلكتروني

الفرع الأول: أنواع التدقيق الإلكتروني

هنالك نوعان من التدقيق الإلكتروني هما: التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي.

أولا: التدقيق المخطط

عبارة عن إنجاز إجراءات كل من تدقيق الحسابات المخطط وتدقيق الحسابات الفجائي، لذلك فإنه غالبا ما يحتاج تدقيق الحسابات إلى تخطيط مسبق من خلال التنسيق بين الأطراف المختلفة، وكذلك إخطار إدارات الفروع لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية تدقيق الحسابات أيضا تحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص البرامج والملفات وما إلى ذلك، وهذا النوع من التدقيق يتطلب جدول معين. (البطة، 2016، صفحة 65)

ثانيا: التدقيق الفجائي

وهو عملية فحص غير مجدولة حيث يسيطر المدقق على كافة عمليات المؤسسة بهدف التحقق من سلامة ودقة عمليات معالجة البيانات، ولذلك تفيد عملية التدقيق الفجائي في توفير الفرصة للمدقق لفحص عمليات المؤسسة خلال ظروف يأمل أن تكون عادية، وعلى هذا الأساس يتوقع أن تمثل البيانات بأمانة المدخلات، وبالتالي يكون لدى المدقق تصور جيد عن الإجراءات الجاري إتباعها، لذلك يفيد التدقيق الفجائي في تحقيق ما يلي:

- توفير الفرصة للمدقق لفحص عمليات المؤسسة خلال ظروف يأمل أن تكون عادية، وعلى هذا الأساس يتوقع أن تمثل البيانات بأمانة المدخلات اليومية، وبالتالي يكون لدى المدقق تصور جيد عن الإجراءات الجاري إتباعها.

- عدم إعطاء الفرصة للمتلاعبين لإخفاء اختلاساتهم والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في ضبط عمليات الغش المنظم في معالجة البيانات.

ولنجاح التدقيق المخطط والتدقيق الفجائي فإن ذلك يعتمد على وجود مسار جيد للتدقيق بدءا من المستندات الأصلية وانتهاء بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية، حيث يعتبر مسار التدقيق أهم وسائل الرقابة الوقائية. (كردودي و كردودي ، 2017، الصفحات 80-81)

الفرع الثاني: مراحل التدقيق الإلكتروني

إن عملية التدقيق الإلكتروني تمر بثلث مراحل هي:

أ- **مرحلة التدقيق التنظيمي**: وهي أول مرحلة لتدقيق النظام وتعتمد على حصر عناصر هذا النظام من معدات وثائق ومستندات، أفراد، إجراءات، تعليمات ووظائف وتقارير.

ب- **مرحلة التدقيق التطبيقي**: وتأتي بعد مرحلة التدقيق التنظيمي لتدقيق خطوات تطوير نظام المعلومات المحاسبية للتأكد من أن النظام حقق أهدافه ومتطلباته من جميع جوانبه الفنية والاقتصادية والتشغيلية والقانونية فيما إذ تم الانتقال من النظام القديم إلى الجديد بشكل سليم لا يخل بالنظام القائم.

ت- **مرحلة التدقيق التفصيلي**: تكمن أهمية هذه المرحلة في تدقيق لبرمجيات المحاسبية المعالجة لبيانات المعاملات في نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال التأكد من سلامة المدخلات ودقتها والتأكد من أن معالجتها تخضع لرقابة فعالة ومستقلة. (يخلف و طرشي، 2020، الصفحات 769-770)

المطلب الثاني: أساليب التدقيق الإلكتروني

قد تختلف أساليب التدقيق الإلكتروني من مدقق إلى آخر وهذا راجع إلى طبيعة العملية أو الهدف المرجو منها، فقد يستخدم المدقق الحاسب بشكل كامل أو جزئيا، كما يستطيع أن يستغني عنه خلال عملية التدقيق.

أ- **التدقيق حول الحاسوب**: بمعنى أن يتجاهل المدقق وجود الحاسوب ولا يستخدمه في عمليه التدقيق أي أنه لا يختبر اجراءات الرقابة الخاصة بالنظم الإلكترونية سواء أكانت آلية أم رقابة وضعية، ولا يحاول الاستفادة من الحاسوب عند تطبيق اجراءات التدقيق، ويتم ذلك بأن يقوم المدقق باختبار بعض العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات والقيام بتشغيلها يدويا

من البداية إلى النهاية ثم يقوم بمقارنة النتائج التي توصل إليها من المخرجات التي قد تم الوصول إليها بواسطة إدارة المشروع إلكترونيا. (مومني و فراج، 2020، صفحة 311)

وحتى يتمكن المدقق من القيام بعملية التدقيق حول الحاسب يجب أن تكون جميع المستندات الأصلية التي يراها ضرورة الحصول عليها وجميع تقارير المخرجات في صورة مفصلة ومقروءة، وبصفة عامة يمكن استخدام مدخل حول الجهاز الإلكتروني إذا توافرت الشروط الآتية:

- أن يتم الاحتفاظ بالمستندات الأصلية لمدة كافية، هذا وبالنسبة للمستندات التي تنشأ داخل المشروع يجب أن تكون بلغة الآلة.
- أن يتم ترتيب المستندات وحفظها بصورة سليمة تمكن المدقق من ايجاد المستندات التي يرى ضرورة الحصول عليها للقيام بعملية التدقيق.
- ان تكون المخرجات مفصلة بدرجة كافية تمكن المدقق من تتبع عملية معينة من بدايتها إلى نهايتها.

وان عدم توافر أحد شروط مدخل التدقيق حول الحاسوب يجعل عملية التدقيق صعبة ان لم تكن مستحيلة، وفي هذه الحالة يجب على المدقق اتباع مدخل التدقيق حول الحاسوب بشرط أن تتوافر فيه شروط المقدرة والتدريب اللازمة لاتباع هذا المدخل وإلا فيجب عليه أن يتنحى عن عملية التدقيق بالكامل. (محمود، كلبونة، و زريقات ، 2011، صفحة 149)

ب- **التدقيق من خلال الحاسب:** يقصد بالمراجعة من خلال الحاسب أن الحاسب وبرامج الحاسب سوف ينظر لها كهدف للمراجعة، بمعنى أن المراجع يركز على الحاسب وبرامجه مباشرة وليس فحص نتائج التشغيل مثل المخرجات أو الملفات وفى ظل المراجعة من خلال الحاسب يكون هدف أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية على الحاسب وبرامج الحاسب سواء كانت برامج تشغيل الحاسب أو برامج التطبيق. وعلى سبيل المثال يؤدى المراجع اختبارات مدى الالتزام لكي يحدد ما إذا كان نظام التشغيل يتيح تخزين ونسخ الملفات والأشرطة الممغنطة بطريقة صحيحة أم لا. ويمكنه أداء الاختبارات الجوهرية لتحديد مدى صحة العمليات الحسابية لبند المرتبات مثلا. (شحاتة، 2014، الصفحات 58-59).

ج- **التدقيق باستخدام الحاسوب:** وفي هذا المدخل يستخدم المدقق بعض البرامج المساعدة، والتي بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب، هذه الطرق هي:

- **منهج المحاكاة المتوازية:** في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة عينات من بيانات المؤسسة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بمقارنة نتائجه مع نتائج العميل، لكن لابد أن يتوخى الحذر في اختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات الشركة.
- **البيانات الاختبارية:** يهدف هذا المدخل إلى التأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة، لذا يقوم بإعداد بيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العميل ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.
- **برامج التدقيق:** وهي برامج تهدف إلى مساعدة المدقق في عمله، وتنقسم إلى: برامج التدقيق الخاصة وهي التي تخدم في القيام ببعض مهام التدقيق بما يتوافق ونظام العميل، ويتم إعدادها بمساعدة خبراء في هذا المجال. أو برامج تدقيق عامة وهي التي لا تخص تطبيق أو عميل معين، وإنما تعد بشكل عام لمساعدة المدقق وقد تستخدم في العديد من التطبيقات. (حمدونه و حمدان، 2008، صفحة 928)

وفيما يلي جدولا لمزايا وعيوب كل من التدقيق حول الحاسوب، التدقيق من خلال الحاسوب والتدقيق بالحاسوب:

الجدول رقم (1-02): مزايا وعيوب أساليب التدقيق

الأسلوب	مزياه	عيوبه
التدقيق حول الحاسوب	– بساطة وسهولة خطواته وانخفاض تكلفة أدائه بالنسبة للمدقق. – يمكن أداؤه بأقل قدر من الإخلال بترتيب السجلات. – يمكن أداؤه من خلال تدقيق بيانات فعلية (بدلا من أرقام افتراضية). – يمكن أداؤه بالكامل باستخدام أجهزة الكمبيوتر الموجودة في المؤسسة. – تتطلب من المدقق قليلا من المهارات والتدريب على عمليات الكمبيوتر.	– ارتفاع التكلفة هذا المدخل بالنسبة للشركة الخاضعة للتدقيق حيث يحتاج لوجود عدد من المستندات الوسيطة. – إن تطبيق هذا المدخل يحتاج من المدقق وقتا كبيرا إذا كانت كمية المخرجات كبيرة. – عدم استخدام الحاسب والذي يعتبر أداه فعالة في عمل الاختبارات ومعالجة البيانات، حيث تقتصر اختبارات التدقيق على العمليات اليدوية التي يقوم بها المدقق، وبذلك لا يمكن عمل تدقيق شامل وواسع النطاق،

	– تتطلب مساعدة بسيطة من موظفي قسمي الحسابات ومعالجة البيانات بالشركة.	وينتج عن ذلك الاقتصار فحص نسبة صغيرة من الكم الهائل من العمليات التي يتم معالجتها إلكترونيا.
التدقيق من خلال الحاسوب	–يمكن المدقق من اختبار وسائل الرقابة على النظام الإلكتروني بجانب اختبار إمكانية برامج الكمبيوتر في معالجة العمليات المحاسبية العادية. – إن مدخل التدقيق من خلال الحاسب ينطوي على اختبارات شاملة لعملية معالجة المعلومات المحاسبية عن تلك الاختبارات التي يقوم المدقق بأدائها طبقا لمدخل التدقيق حول الحاسب، بحيث يستطيع المدقق أداء وظيفته بفعالية أكثر كمدقق لنظم المعلومات المحاسبية، وبذلك يتمكن المدقق من تقديم خدمات أفضل لعملائه.	–في ظل هذا المدخل يجب أن يخصص وقت مستقل لاستخدام النظم في معالجة بيانات الحالات الاختبارية، كما يجب أن يعين عدد من المحاسبين والمختصين بمعالجة البيانات لمعاونة المدقق وتزويده بالوثائق وملفات البرامج الموجودة في المكتبة وملفات البيانات، ونتيجة لذلك فان هذا المدخل يتطلب جهدا كبيرا من موظفي قسمي معالجة البيانات والمحاسبة في المؤسسة. – ان مدخل التدقيق من خلال الحاسب يتطلب من المدقق أن يتمتع بمهارات ودراية وعلم كاف بعمليات الحاسب والنظم الإلكترونية.
التدقيق باستخدام الحاسوب	–يستطيع المدقق الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسب مما يمكنه من إنجاز عمله بسرعة أكبر ودقة أكثر من أدائه بالطريقة التقليدية.	–إن تكلفة تطبيقه كبيرة جدا بالرغم من إمكانية توزيعها على العمليات التي تستخدم فيها، او السنين التي تستخدم خلالها

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: مهند أكرم أحمد، **التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على كفاءة وفعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الاردنيين**، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة، تخصص المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008، ص41-65.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التدقيق الإلكتروني

سنتطرق في هذا المطلب أولا إلى مزايا التدقيق الإلكتروني ثم ثانيا إلى عيوبه

الفرع الأول: مزايا التدقيق الإلكتروني

يحقق استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق العديد من المنافع أو المزايا التي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- تحسين الوقتية، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات.
- تسهل التحاليل الإضافية المطلوبة من المدققين للمعلومات المحاسبية والمالية.
- تزيد القدرة على الإشراف على أداء النشاطات والسياسات والإجراءات في المؤسسة.
- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة.
- تحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام عن طريق تنفيذ رقابة آمنة، قواعد بيانات، نظم تشغيل.
- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا نتيجة الاستفادة بإمكانيات تكنولوجيا المعلومات وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري. (كردودي و قدور، 2017، صفحة 84)
- امكانية الاستفادة بالحاسب الآلي في تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية.
- الامكانية الضخمة لتخزين البيانات في صورة ملفات إلكترونية تغني عن الكثير من الملفات والسجلات.
- المعالجة الأسرع للعمليات والبيانات الأخرى.
- الدقة الأكبر في الاحتسابات والمقارنات مع البيانات.
- الانضباط الأكثر في زمن اعداد التقارير المحاسبية والتدقيقية.
- الخزن الأكثر دقة للبيانات وازدياد سهولة التوصل إلى البيانات عند الحاجة
- ازدياد مدى الخيارات لإدخال البيانات وتوفير المخرجات. (التميمي، 2005، صفحة 163)

الفرع الثاني: عيوب التدقيق الإلكتروني

رغم امتلاك التدقيق الإلكتروني الكثير من المزايا ما يجعل جميع المؤسسات والادارات تتبنى هذه التقنية الجديدة، إلا أن لديه بعض العيوب التي تجعل استخدام هذا النوع من التدقيق صعب.

- صعوبة إدراك وتتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات داخل نظام الحاسب الإلكتروني.
- عدم معرفة المدقق بتقنيات الحاسب والمعرفة الفنية اللازمة، ويصعب معالجة هذه المشكلة، ما لم يتم اكتساب المدقق للخبرة اللازمة لتشغيل الحاسب، وكذلك تصميم برنامج دقيق ومتكامل.
- مشكلة اختفاء سند المراجعة الأصلي، أو اختفاء بعض أجزاءه نتيجة عمليات التشغيل الإلكتروني، أو التخلص منه بعد عملية الإدخال للبيانات، بالإضافة إلى أن هذه العملية تكون غير مرئية وغير قابلة للقراءة، ولا يدركها سوى برنامج الحاسب ذاته، وعلى ذلك لا تتواجد لدى المدقق أدلة الإثبات المؤيدة لقيد العمليات.
- سهولة التعرض للأخطاء سواء بقصد أو بدون قصد عند إدخال البيانات أو عند تحديثها، ومن ثم سهولة ارتكاب أوجه التلاعب وصعوبة اكتشافها.
- مشكلة ظاهرة فيروسات الحاسب، وقدرتها على تعديل البرامج والتسبب في مشاكل يصعب تتبعها أو معالجتها ومنع ما تحدثه من أضرار.
- مشكلة نقص الخبرة بالنظم المحاسبية للمجموعة المسؤولة عن تحليل النظم وتجهيز البرامج والعاملين على تشغيل الحاسبات وكذلك مديري الحاسب، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأخطاء، بل والفشل في معالجة وتشغيل وتخزين البيانات ونقص المعلومات الملائمة، سواء للتخطيط أو المراقبة أو اتخاذ القرارات.
- استخدام الحاسبات الإلكترونية أدى إلى عدم الفصل بين المهام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الضبط الداخلي، وتزداد هذه المشكلة عند استخدام الحاسبات المتقدمة الموزعة "Distributed " أو البيانات الفورية "On -Line" أو قاعدة البيانات "Data Base" وطرق الاتصال عن بعد حيث أصبح إدخال البيانات والتعديل فيها دون سند مراجعة، بل ودون تصريح رسمي من المسؤولين، ويتم التشغيل بفئات من الأفراد غير متخصصة، الأمر الذي أدى إلى أن تحولت بيئة نظم شبكات الحاسبات إلى بيئة غير رسمية.
- مازالت هناك حالة عدم اتفاق عام كامل على تصنيف أساليب المراجعة المستخدمة في بيئة الحاسبات الإلكترونية. (مسعد و الخطيب، 2009، الصفحات 273-275)

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى أن تكنولوجيا المعلومات عبارة عن مجموعة من التقنيات والبرمجيات التي يتم استخدامها في معالجة البيانات بطريقة أسرع، كما أنها تملك العديد من الخصائص التي تجعلها الوسيلة الأهم التي تتبناها الكثير من المؤسسات والإدارات وذلك من توفير معلومات أكثر دقة وكذا تحسين جودة أداءها وتقليل تكلفته، ولعل من الجوانب التي مستها تكنولوجيا المعلومات هي مهنة التدقيق حيث تطورت كثيرا من أداء عمليات التدقيق وحسنت من اجراءاته وأساليبه فقد سهلت على المدقق تنفيذ عملياته بدقة ، كما رفعت مستوى الفعالية والكفاءة، وقلة الجهد والتكلفة المرتبطة بها، كما توصلنا إلى أن تدريب المدققين على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحسين جودته مما ينعكس هذا مباشرة على مخرجات النظام المحاسبي.

وبالرغم من الفائدة الكبيرة التي حققها استخدام الحاسب في أداء عمليات التدقيق إلا أنه اظهر بعض المشاكل والعيوب التي كانت أبرزها نقص خبرة المدقق ونقص الإدراك الكامل بتقنيات الحاسوب لذلك ينصح بدورات تدريبية للمدققين من أجل اكتساب المهارات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لجودة المعلومة المالية ومساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسينها

تمهيد:

تعد المعلومة المالية الناتج النهائي والأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات في إظهار وضعيتها المالية من خلال توفير معلومات بجودة عالية تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولكي تتحقق جودة هذه المعلومات لابد أن تتوفر بها مجموعة من الخصائص التي يمكن اعتبارها كمقاييس واجب استخدامها بهدف تقييم نوعية هذه المعلومات ومدى مصداقيتها وملائمتها لعملية اتخاذ القرار، وفي ضوء التقدم المستمر ومن أجل الحصول على معلومات أكثر دقة وذات جودة إلى كل من يحتاجها اعتمدت أغلب المؤسسات على تكنولوجيا المعلومات في عملياتها، فقد أصبحت تستطيع التدقيق على البيانات المختلفة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تساعدها في ممارسة نشاطها بالدقة اللازمة والسرعة المطلوبة وبأقل التكاليف.

ومن أجل التعرف أكثر على المعلومة المالية تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث حيث:

المبحث الأول: عموميات حول المعلومة المالية.

المبحث الثاني: جودة المعلومة المالية.

المبحث الثالث: دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول المعلومة المالية

تسعى العديد من المؤسسات إلى تقديم معلومات مالية حقيقية وصحيحة تعبر عن الصورة المالية لها، حيث تقوم بإعطاء بيانات مفيدة وذات مصداقية تفيد مستخدمي هذه المعلومة في عمليات اتخاذ القرار، حيث سنقوم في هذا المبحث بالإلمام بكل الجوانب من أجل المعرفة التامة بالمعلومة المالية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية

الفرع الأول: مفاهيم أساسية

قبل أن نتطرق إلى تعريف المعلومة المالية يجب أن نتدارك مفهوم المعلومات بصفة عامة وذلك لاعتبارها جوهر عملية اتخاذ القرارات، لذا سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمعلومات والعلاقة بينهما.

- **البيانات:** هي حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة، ومن ثم غير مفيدة في اتخاذ القرارات كما تتضمن أي مجموعة من الحروف أو الرموز والأرقام. وعندما يتم تشغيل البيانات يتم الحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات. وتُسمى هذه النتائج معلومات. (متولي، 2015، صفحة 23)
- **المعلومات:** هي مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة، أو هي بيانات تمت معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لمستخدميها مثال على ذلك معلومات عن مبيعات الشركة موزعة حسب السنوات ونسب الأرباح والكلف (الحسبان ، 2013، صفحة 26).
- **المعرفة:** هي الحصيلة النهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الآخرين الذين يحولون المعلومات إلى معرفة وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مؤسستهم، بمعنى أن المعلومات تقودنا عادة إلى المعرفة، والتي قد تكون معرفة جديدة مبتكرة لا نعرف عنها شيئاً من قبل، أو أن تضيف شيئاً يوسع من معارفنا السابقة أو يعدل منها. (حيدر، 2014، صفحة 05)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البيانات، المعلومات، المعرفة مصطلحات تختلف في ماهيتها ولكن تربطهم علاقة متكاملة، فالمعلومات هي ناتج البيانات والبيانات هي أساس المعلومات، أما المعرفة فهي الحصيلة النهائية لاستنباط المعلومات، وفيما يلي توضيحا للعلاقة بينهم:

الشكل رقم (2-01): العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة

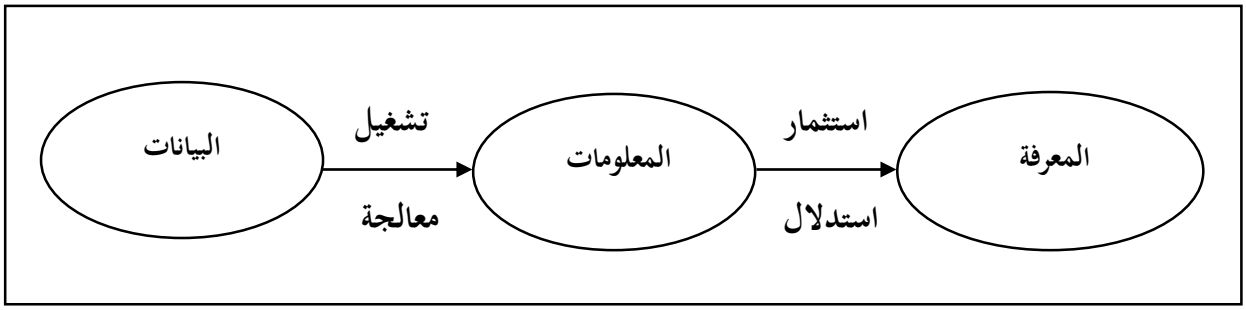

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التحليل السابق.

ومن أجل توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات تم اعداد الجدول الاتي:

الجدول رقم (2-01): الفرق بين البيانات والمعلومات

أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
موقعها في النظام	تمثل مدخلات في النظام	تمثل مخرجات في النظام
مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام وخارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
دلالتها	ذات دلاله تاريخية	بدرجة كبيره ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية

أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية
العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد رابط بينهما	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

المصدر: حسني مجيل غافل البديري، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 1، 2017، ص 367 (بتصرف).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان البيانات تختلف عن المعلومات، فالبيانات هي المادة الخام للنظام، حيث تتم معالجتها من أجل الحصول على القيم النهائية أو المخرجات والتي تتمثل في المعلومات.

الفرع الثاني: تعريف المعلومة المالية

لقد تعددت واختلفت تعريفات المعلومة المالية، فهناك من أعطى المعلومة المالية نفس مفهوم المعلومات المحاسبية باعتبارها ناتج النظام المحاسبي فعرفت على أنها "كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية أو بأنها كافة المعلومات الناتجة عن قيام الشركة أو المؤسسة بوظائفها المختلفة، سواء أكانت وصفية أو كمية". (هباش و مناع، 2018، صفحة 630)

ومن جهة أخرى وبمنظور أدق وأكثر عمقا، تعتبر المعلومة المالية "كل المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات والاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الاستثمار وسلامته". (هباش و مناع، 2018، صفحة 630)

وعليه يمكن تعريف المعلومة المالية بأنها "المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى يتمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرار.

كما يمكن تعريفها بأنها المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا، تفسيرا، شرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معطيات تفيد في اتخاذ القرار". (لعكيكزة و زرقون ، 2017، صفحة 60)

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن المعلومة المالية هي البيانات التي تتعلق بالقطاع المالي والنقدي للمؤسسة التي تمت معالجتها بشكل جيد وملائم وثم عرضها في القوائم المالية النهائية من أجل عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: أهداف المعلومة المالية

تسعى المعلومة المالية لتحقيق جملة من الأهداف ولعل أهمها:

- توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات في مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، وحتى تحقق المعلومة هذا الهدف يجب ألا يكون غرضها هو رفع قيمة المؤسسة، بل إفادة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة. (عوماري و حميمش ، 2017، صفحة 647)
- تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشاة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فإنها تعكس الذمة المالية للوحدة عن طريق تحديد عناصر أصولها وممتلكاتها ومكونات بنيتها المالية ومستوى سيولتها وقدرتها على الوفاء وهي المعلومات التي تقدمها الميزانية.
- إظهار نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الادارة. (بن عمر، 2017، الصفحات 40-41)
- لابد أن تفصح المعلومة المالية عن نجاعة ومستوى أداء الوحدة، أي قياس قدرتها على توليد الأرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفر عليها، وهي المعلومات التي يقدمها حساب النتائج.
- لابد أن تسمح المعلومة المالية أيضا بقياس قدرة الوحدة على توليد السيولة وتدفقات الخزينة من خلال أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية هذا من جهة، كما تسمح المعلومات المالية من جهة أخرى

بتحديد احتياجات الوحدة إلى السيولة بالنظر إلى أهمية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية وهو ما يوفره جدول تدفقات الخزينة. (بن بلقاسم ، 2010، صفحة 58)

المطلب الثاني: تصنيف المعلومة المالية ومصادرها

سنتطرق في هذا المطلب أولا إلى تصنيفات المعلومة المالية ومن ثم سنرى في الفرع الثاني مصادر المعلومة المالية

الفرع الأول: تصنيف المعلومة المالية

يختلف تصنيف المعلومة المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:

1) من حيث دلالتها:

أ- **معلومات مالية تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل...الخ)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة المركز المالي للمنظمة، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في معرفة وقياس الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

ب- **معلومات مالية حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج- **معلومات مالية مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2) من حيث درجة تكرارها:

أ- **معلومات دورية:** وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنويا، شهريا، أسبوعيا...).

ب- **معلومات غير دورية:** وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

3) من حيث مصدرها:

أ- **معلومات مالية داخلية:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.

ب- **معلومات مالية خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطيات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

4) من حيث توقيت الحصول عليها:

أ- **معلومات مالية متوفرة (جاهزة):** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب- **معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة):** وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمنظمة.

5) من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

أ- **معلومات مالية خاصة بالتخطيط:** وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.

ب- **معلومات مالية خاصة بالرقابة:** وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج- **معلومات خاصة باتخاذ القرارات:** وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

6) من حيث ارتباطها بالزمن:

أ- **معلومات مالية جامدة:** هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب- **معلومات مالية ديناميكية:** وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

7) من حيث متطلباتها العملية:

أ- **معلومات مالية إجرائية:** وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب- **معلومات مالية غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء. (سبسي، 2011، الصفحات 8-10)

الفرع الثاني: مصادر المعلومة المالية

يمكن القول أن التقارير المالية المعدة والمنشورة من طرف المؤسسات واحدة من أهم مصادر المعلومة المالية، وتتمثل هذه التقارير في:

1) **القوائم المالية:** وتعرف القوائم المالية على أنها المنتج النهائي الرئيسي من خطوات متتابعة تعرف بالدورة المحاسبية، حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها سلسلة من الإجراءات المتكررة على أنواع مختلفة من البيانات، وتتمثل هذه القوائم في الميزانية حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حساب النتائج.

أ- **الميزانية:** هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من أصول وما عليها من خصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير، ولهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي حيث تتمثل الأصول في التثبيتات المعنوية المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، الزبائن والخزينة، وتتمثل الخصوم في رؤوس الأموال الخاصة الاحتياطات النتيجة الصافية، خصوم غير جارية، موردين، خصوم الضريبة، ... الخ.

ب- **جدول حساب النتيجة:** إن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)، وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإنه يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

ج- **قائمة التدفقات النقدية:** تبين هذه القائمة مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال نفس الفترة التي تعد فيها قائمة الدخل ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، أي أن قائمة التدفقات النقدية تذهب إلى أبعد من ذلك في أنها تحدد النتائج النقدية لكل نشاط مارسته المؤسسة خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة، وتنقسم هذه الأنشطة إلى أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية. (حمداوي ، 2019-2020، صفحة 16)

د- **جدول تغيير الأموال الخاصة:** إن عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة يمكن المستعملين من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في الأموال الخاصة، وعليه فالتغير في الأموال الخاصة يكون ناتجا عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت أنشطة عادية كالإنتاج والبيع أو عمليات أخرى تتعلق برأس المال كزيادة رأس المال أو توزيع الأرباح. ويجدر بالذكر أن الأموال الخاصة تمثل مجموع الأصول مطروحة منه الديون التي على المؤسسة.

هـ- **الملحق:** رغم أن الميزانية وجدول حسابات النتائج يقدمان معلومات مهمة لمستخدميهما، إلا أن هناك معلومات تتطلب تفصيلا أكثر وهو ما يتطلب ملاحق تتضمن القواعد والطرق المحاسبية المطبقة في إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج. (عوماري و حميمش ، 2017، صفحة 647)

2) **تقرير مراجع الحسابات:** بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير المالية للشركات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير

بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة، كما يوضح المراجع رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3) **تقرير مجلس الإدارة:** هو التقرير الذي يقوم في مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة. عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي الشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها، بالإضافة المشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، ويشمل تقرير مجلس الإدارة عادة:

- خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.
- تحليلات وتوقعات الإدارة للمستقبل. (العابدي، 2016، الصفحات 65-66)

المطلب الثالث: مستخدمي المعلومة المالية

تتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية والتي يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

1) **المستخدمين الداخليين:**

وهي الأطراف التابعة للمؤسسة والتي تتمثل في:

- **الإدارة:** تحتاج الإدارة بمختلف مستوياتها إلى المعلومات المالية، حيث تحقق هذه المعلومات للإدارة:
  - مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المرجوة.
  - التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمؤسسة (صالح و بوهرين، 2011، صفحة 7).
- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشاة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل. (لطفي، 2008، صفحة 44)

2) المستخدمين الخارجيين:

ويعني تلك الأفراد أو المؤسسات من خارج المؤسسة المعنية والتي تربطهم بها علاقة غير مباشرة بتنظيم وإدارة أعمالها، ولكنهم في حاجة إلى المعلومات المالية لاتخاذ قرارات عدة، كالاستثمار ووضع شروط الائتمان وغيرها. ومن الأطراف الخارجية أو المستخدمين الخارجيين ما يلي:

- **المستثمرون**: وهم في حاجة إلى المعلومات المالية لاتخاذ قرارات تتعلق بشراء الأسهم أو بيعها أو الاحتفاظ بها.
- **الدائنون (المقرضون)**: وهم في حاجة إلى المعلومات المالية والمحاسبية لاتخاذ قرارات تتعلق بتقييم مدى الخطر الناتج عن منح الائتمان أو الإقراض، وذلك لمعرفة ما إذا كانت المنشأة قادرة على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها أم لا. (الشيباني، 2014، صفحة 8)
- **العملاء**: يحتاج العملاء إلى المعلومة المحاسبية والمالية لتساعدهم في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية الإنتاج وبيع سلعها (نوبلي، 2015، صفحة 10).
- **الجمهور**: وهو بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المنشأة وتنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي (صالح و بوهرين، 2011، صفحة 7).

الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة (الناغي، 2018، صفحة 115).

ويمكن تلخيص مستخدمي المعلومات المالية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-02): مستخدمي المعلومات المالية واحتياجاتهم

فئة المستخدمين	طبيعة احتياجاتهم
الإدارة	تقييم نتائج الأعمال إعداد البرامج ووضع الخطط على المدى الطويل
المستثمرون	العائد على رأس المال المستثمر

	توزيعات الأرباح النمو في القيمة الكلية للوحدة
المقرضون والدائنون	القدرة على سداد القروض والفوائد المترتبة عليها عند الاستحقاق الضمان المتاح في حالة عدم السداد. الفترة المتاحة للسداد
الموظفون	استقرار الأجور وحجم المشاركة في الأرباح الأمن الوظيفي استمرارية الوحدة
العملاء	ضمان تقديم الطلبيات ضمان استمرارية الوحدة والتعامل معها
الجهات الحكومية	تحديد حجم الوعاء الضريبي رسم السياسات التنموية إحصاءات الدخل القومي
الجمهور	الاعتبارات البيئية ضمان مستوى معيشي جيد وتحقيق الرفاهية نمو وتطور الوحدات الاقتصادية

المصدر: فيروز رجال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2017-2018، ص105.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية

يعد تأمين جودة المعلومة المالية من أهم المهام التي يسعى إليها المدققون، ومن أجل تنفيذ ذلك يجب ضمان صحة وموضوعية هذه المعلومات التي سيتم تقديمها للأطراف المعنية، ويتحقق ذلك من خلال ممارسة جملة من الإجراءات والتدابير القائمة على المعايير المهنية والأخلاقية، لذلك سيكون محور مبحثنا هذا هو التعرف على جودة المعلومة المالية وأهم خصائصها وكيفية قياسها.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية وخصائصها

تعتبر المعلومة المالية الركيزة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للعديد من مستخدميها، إلى جانب هذا فهي ذات أهمية كبيرة لدى المؤسسات في حد ذاتها، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المعلومة يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص والصفات والتي تدعى هذه الأخيرة الجودة، وفي هذا المطلب سنتطرق الى تعريف جودة المعلومة المالية وتدارك خصائصها.

الفرع الأول: تعريف الجودة

اكتسب مصطلح الجودة اهتمام كبير لدى المؤسسات خاصة مع ظروف المنافسة التي تعيشها والتي استدعت منها تكيف دائم مع رغبات الزبائن، فأصبحت العامل المحرك لسلوكهم بدل الأسعار وهذا ما يعكس أهميتها.

التعريف الأول: مجموعة الصفات المميزة للمنتج أو النشاط أو العملية أو المؤسسة أو الشخص، والتي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة والمتوقعة للعميل أو قادراً على تلبيتها وبقدر ما يكون المنتج ملبياً للحاجات والتوقعات، نصفه منتجاً جيداً أو عالي الجودة، ويعبر عن الحاجات المعلنة في عقد الشراء أو البيع بمواصفات محددة للمنتج المراد شراؤه أو بيعه.

التعريف الثاني: تعني الجودة مجموع الخواص والسمات في المنتج، التي تفي بمتطلبات المستهلك وبالتالي تؤدي إلى رضاه. في هذا الاتجاه، تكون الجودة موجهة نحو العائدات بحيث أن رضى المستهلك والزبون عن جودة المنتج تؤدي إلى عائدات ربحية للمنظمة. (عيشوني، 2014، صفحة 13)

التعريف الثالث: هي الدرجة التي تلبي بها مجموعة من الخصائص الكامنة للمتطلبات، ويمكن ان تكون هذه الخصائص على سبيل المثال طبيعية أو وظيفية أو عضوية، وهي كامنة في المنتج أو العملية أو النظام وتتعلق بأحد المتطلبات. والمتطلب هو احتياج أو توقع تم النص عليه ضمنياً أو إلزامياً. (القزاز، 2010، صفحة 06)

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن الجودة هي مجموعة الخواص التي إذا توافرت في المنتج أو العملية أو النظام أصبح ذو فائدة للمستهلك وجعلته ملبيا لمتطلباته ومهما له.

الفرع الثاني: تعريف جودة المعلومة المالية

تعددت تعاريف جودة المعلومات المالية ولعل من أهمها:

التعريف الأول: هي مجموعة الخصائص إن توفرت في المعلومة المالية تصبح في شكل أكثر نفعا لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي أو المستقبلي، كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص النوعية فقط وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذ القرار الذي هو مستخدم المعلومة المالية، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام. (سعداوي و السعيدي، 2020، صفحة 42)

التعريف الثاني: إن المعلومة المالية التي تمتاز بالجودة يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي يودي غيابها إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو متحيزة، أي أن وجود ذلك النوع من المعلومات ضروري وأكيد على طاولة الخيارات المطروحة لعملية اتخاذ القرار التي يقوم بها المدراء والمدراء التنفيذيون في الشركات والمؤسسات. (مرحوم، ملياني، و مرحوم، 2023، صفحة 10)

التعريف الثالث: تعتبر جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات (خملول، 2020، صفحة 72).

التعريف الرابع: تعتبر جودة المعلومة المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه وتشمل هذه المقومات ما يلي:

- المقومات المادية وتتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والآلية المستخدمة في إصدار المعلومة المالية.
- المقومات البشرية وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.
- قاعدة البيانات وتشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه. (كيحلي و كروش، 2023، صفحة 735)

من خلال ما سبق يمكننا القول أن من أجل أن تؤدي المعلومة المالية دورها والذي يتمثل في زيادة الثقة لدى مستخدميها عند اتخاذ القرار وكذا التقليل من حالات الخطأ وعدم التأكد، فإنها يجب أن تتوافر على مجموعة من الخصائص والمقومات التي تعزز قيمتها وتجعلها ذات جودة عالية، ومن خلال التعاريف التي تم ذكرها سابقا نستخلص أن:

- تكمن جودة المعلومات المالية في إعطاء صورة صادقة للقوائم المالية.
- تعتبر الخصائص النوعية كأساس يستخدم لتقييم مدى جودة المعلومات المالية.
- متخذ القرار أو مستخدم النهائي للمعلومة المالية هو الذي يحكم على مستوى جودتها.

الفرع الثالث: خصائص جودة المعلومة المالية

لكي تكون المعلومة المالية ذات جودة وكفاءة عالية هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بيها، واستنادا إلى البيان الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة"، فإنه يمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص رئيسية وأخرى فرعية أو ثانوية، وتمثلت الخصائص الرئيسية التي حددها المجلس في:

- ملائمة المعلومات.

- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (الموثوقية).

أولا: الخصائص الرئيسية

1. **الملائمة للمعلومات:** وتحدد هذه الخاصية للمعلومات المنتجة بأن تكون أداة فاعلة كمدخلات لقرارات المستفيد منها، سواء أكانت عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وأن يكون لها تأثير على إحداث تغير في اتجاه القرار أو تأكيد أو نفي توقعات نتائج محددة سلفاً، ولذا فإن المعلومات التي لا توافق خصائص مدخلات تلك القرارات لا ترقى إلى مستوى الملاءمة، ولكي تتوافق مع تلك الخصائص لا بد أن ترقى إلى خصائص المعلومات الأخرى، سواء القدرة على التنبؤ أو إعطاء معلومات ارتدادية ونحوها. (الحميد ، 2009، صفحة 115)

- **القيمة التنبؤية للمعلومة:** إن ملائمة المعلومة المالية وجودتها ترتبطا ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدمها، حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية ربط الحاضر بالمستقبل والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية فيما يخص الكيان ونشاطاته المالية والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.
- **القيمة الرقابية للمعلومة (القيمة الاسترجاعية):** وهي خاصية لا تقل أهمية عن القيمة التنبؤية، حيث واعتمادا على عامل التغذية العكسية تلعب المعلومة المالية الملائمة دورا رقابياً تقييميا فعالا لصالح المستخدمين من خلال مساعدتهم في اكتساب ميزة التغيير من خلال تصحيح مختلف التوقعات الحالية والمستقبلية، أي أنها تملك مستوى عالي من التقييم الارتدادي من جهة وتقلل من درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمها. (بن بخمة و برحال ، 2017، صفحة 157)

2. **الموثوقية:** تشكل الموثوقية (الاعتمادية) الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فجوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ولكي تمتاز المعلومات بالثقة لابد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضلا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس.

وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، (إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المالية). أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثوق بها فهي الحيادية والتي تعني التجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة. (مناع، 2014، صفحة 220)

ثانيا: الخصائص الثانوية

وهي مجموعة الخصائص التي يعزز توافرها من أهمية وفائدة الخصائص الرئيسة التي سبق ذكرها. وتتلخص هذه الخصائص في:

1. **قابلية المعلومات للمقارنة:** إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمراً هاماً وأساسياً للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء. ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المنشأة الواحدة لسنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وهم ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات، وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلاً إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات. (خنفر، 2011، صفحة 20)
2. **الثبات:** ويقصد به تحقيق الثبات والاستمرار في أساليب القياس والإفصاح على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة وتوحيدها لعدة وحدات اقتصادية من ذات نفس النشاط، وهذه الخاصية تعمل على إمكانية إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية من نفس النشاط وداخل الوحدة ذاتها. (عبد الحليم ، 2023، صفحة 25)
3. **القابلية للفهم:** إن قابلية الفهم تعتبر من أصعب الخصائص من ناحية التجسيد، حيث تعاني من إشكاليات عديدة أبرزها عدم التجانس مستوى الفهم ما يضطر المؤسسة إلى الانحياز، لكن هناك بعض المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى القابلية للفهم وهي:

- **درجة الوضوح والبساطة:** وهي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أو اللغة مثلا لغة مفهومة على العموم وليست متخصصة ولا بدرجة عالية من الغموض
- **مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:** إن تباين مستوى الفهم بالنسبة للمتلقين يجعل من الضروري عرض المعلومات بقدر عالي من الإنصاف مع بساطة الطرح لتسهيل الفهم. (الخطيب و صديقي ، 2013، صفحة 8)

4. **التوقيت المناسب:** تعني توفير المعلومات المالية بالوقت المناسب من أجل أن تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار، فعندما تقدم المعلومات المحاسبية بعد مرور فترة زمنية على الأحداث المتعلقة بها تصبح غير ذات فائدة وتفقد ملاءمتها، لذلك يجب توفيرها في الوقت المناسب من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار. فهذه العملية عادةً تكون محددة بفترة زمنية معينة، كما أن بعض القرارات تحتاج إلى توفير المعلومات بسرعة كبيرة من أجل اتخاذها، لذلك من الضرورة توفير المعلومات بسرعة وفي التوقيت المناسب وإن كان ذلك على حساب التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت الملائم. (حسن ، 2019، صفحة 21)

وفيما يلي شكلا بيانيا يوضح خصائص جودة المعلومات المالية:

الشكل رقم (2-01): خصائص جودة المعلومات المالية

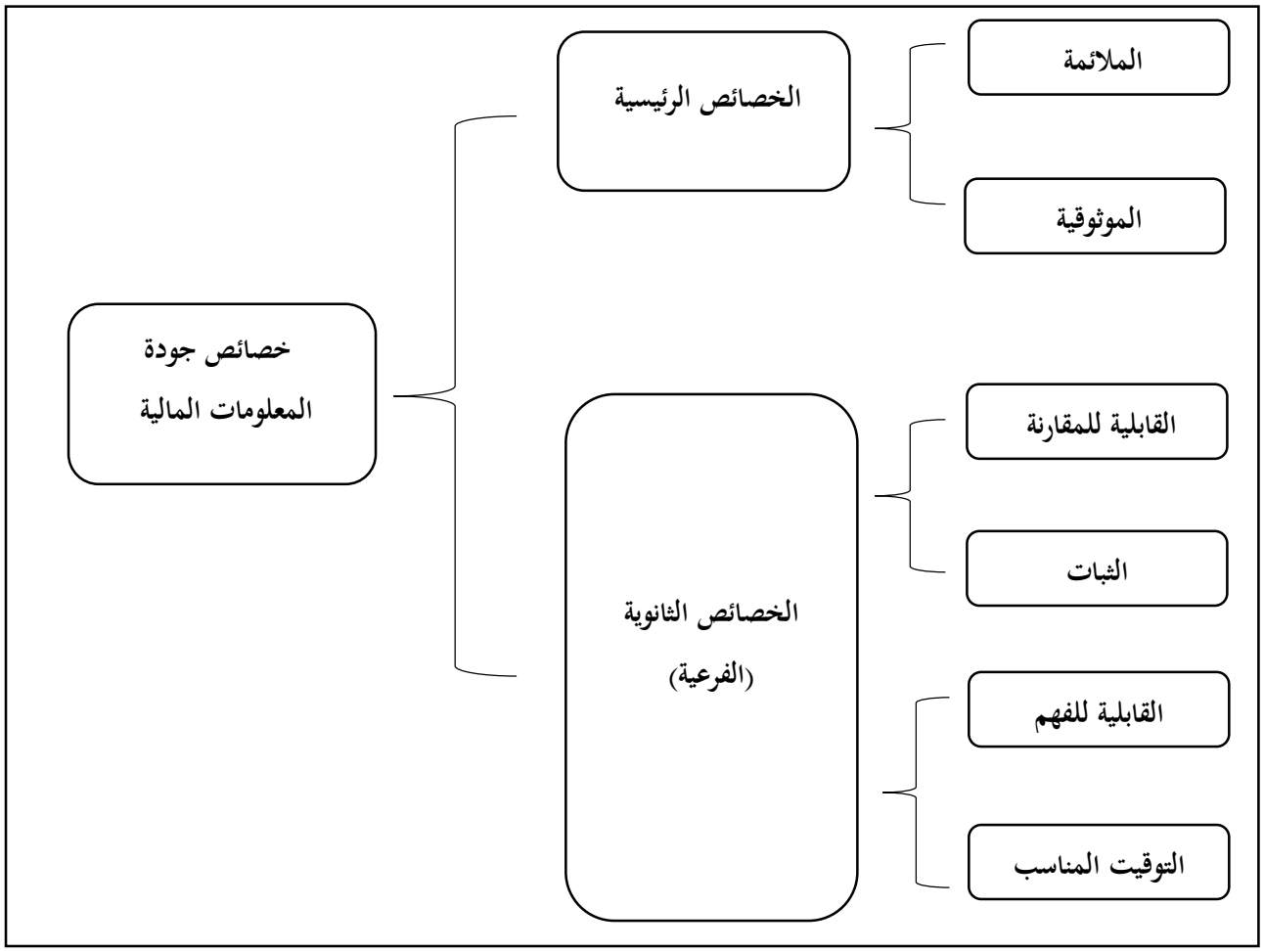

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على ما سبق.

إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية والتي تمثلت في الملائمة والموثوقية، والخصائص النوعية الثانوية المتمثلة في: قابلية الفهم، قابلية المقارنة، التوقيت المناسب وخاصية الثبات، فإنه يتواجد محددان أو معياران لهاته الخصائص، وهما:

1. **الأهمية النسبية**: تقضي خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي المعلومات المالية والتعرف على احتياجاتهم، وتلعب هذه الخاصية دورا كبيرا في تحديد المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتتصف معلومات ما أنها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على نجاعة قرارات مستخدميها، وتعتبر مؤشرا هاما يتم اللجوء إليه عند القيام بعملية الدمج.

ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بما طبيعة البند فيما يلي:

- الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند سواء أكانت غير عادية أو غير متوقعة، أو غير ملائمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمؤسسة.
- الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء أكان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المؤسسة. (سويسي و خمقاني، 2011، صفحة 15)

2. **التكلفة والمنفعة**: وتعني أن تكون المنافع المحققة والمتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إمداد المنشأة بهذه المعلومات، حيث يلاحظ تعذر إمكانية قياس المنافع المتوقعة من المعلومات لعدم التحديد الدقيق لعدد ونوع، وحدود مستخدمي هذه المعلومات. ورغم وجود بعض النماذج الرياضية لقياس قيمة المعلومات، إلا أن ذلك يتم فقط في حالة تحديد قرار معين تستخدم فيه المعلومات، وليس عندما تكون سلعة عامة لمجموعات غير محددة على وجه الدقة من متخذي القرارات. (رملي، 2011، الصفحات 48-49)

الشكل رقم(2-02): علاقة التي تربط التكلفة بالمنفعة

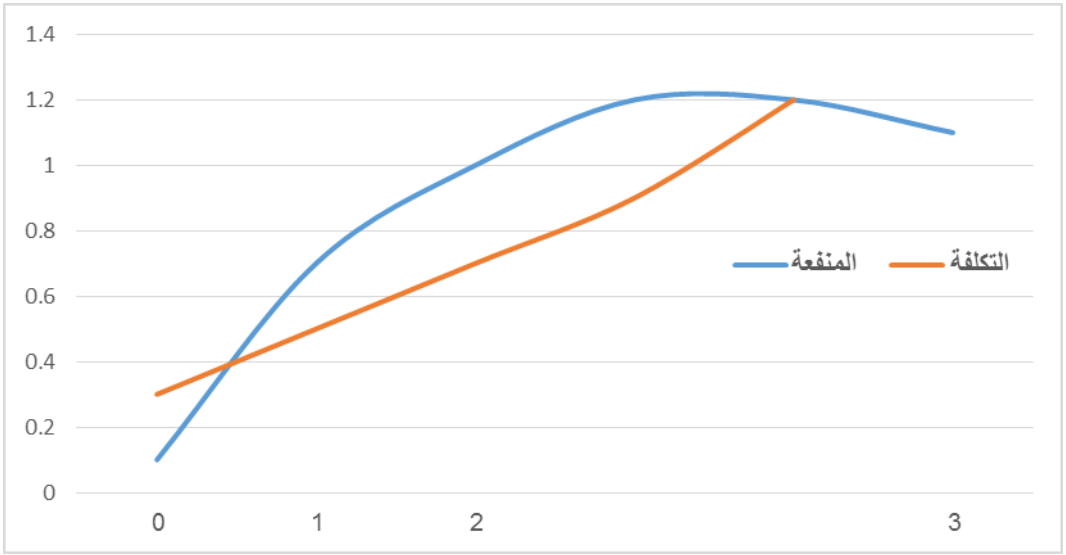

المصدر: بغريش محمد، **جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والافصاح في القوائم المالية IAS/IFRS –دراسة حالة النظام المحاسبي المالي SCF**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022/2021، ص17.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أنه كلما كانت المنفعة المرجوة من المعلومة المالية أكبر من التكلفة المتحملة كان الأمر جيد ويمكن القول أن المعلومة حققت منفعتها، لكن إذا تجاوزت تكلفة المعلومة المنفعة المرجوة منها فان هذا يعود بالسلب إلى من يتحمل هذه التكلفة، سوآءا كان من منتجي المعلومة أو من مستخدميها.

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومة المالية

لكي تحقق المعلومة المالية جودة عالية في محتواها يتطلب هذا إلى جانب وجود مجموعة من الخصائص بعض المعايير المعينة لقياس جودتها، ويمكن تلخيص أهم معايير قياس الجودة فيما يلي:

1. **الدقة كمقياس لجودة المعلومة:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها هذه المعلومات بدرجة تمثيلها لكل من الماضي، الحاضر، المستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
2. **المنفعة كمقياس لجودة المعلومة:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:
   - **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة.
   - **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.
   - **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج. (زعرور و سعدي ، 2020، صفحة 60)
3. **الفاعلية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة محدودة وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة ومتخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس جودة المعلومات، أي أننا يمكن

القول أن الكم الهائل من البيانات والمعلومات يربك متخذ القرار ولكن عندما تكون المعلومات محددة الأهداف وذات طبيعة تنسجم مع ما يريد لها، فإنها تقوده إلى قرار صحيح.

4. **التنبؤ**: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وتتميز المعلومات بقدرتها على توفير أساس يستند إليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لمتخذ القرار.
5. **الكفاءة**: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن (للموارد) كما يرى ضرورة تطبيق اقتصاديات المعلومات على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات، أي أن التكرار والازدواجية في إعداد البيانات والمعلومات سواء كانت متغيرة أو ثابتة وإعدادها من أكثر من مصدر قد يكلف المؤسسة مبالغ أكثر مما يراد من تلك المعلومات مما يستوجب أن تكون تلك التقارير والكشوفات والأشكال ملخصة إلى أقصى حد ممكن. (سند و عثمان ، 2021، الصفحات 56-57)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية

تتأثر جودة أو خصائص جودة المعلومة المالية بعدة عوامل أبرزها:

1) **العوامل البيئية**: الاختلاف في البيئات المتنوعة في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف المعلومات التي يتم عرضها في التقارير المالية المعدة من دولة إلى أخرى، حيث أثبت معظم الباحثين والمفكرين في مجال المحاسبة أن سبب التباين هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر.
2) **العوامل الاقتصادية**: يعود اختلاف نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية لاختلاف النظم الاقتصادية السائد، وعلى سبيل المثال في المجتمعات ذات الاقتصاد الرأس مالي، تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توفير معلومات ملائمة ومناسبة لاحتياجات مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي أنه يتم التركيز على المعلومات المالية الموجهة للتخطيط في الدولة، ولأغراض أحكام المراقبة المركزية، إضافة إلى التضخم الذي يعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم

ملائمة المعلومات التي تعد وفق التكلفة التاريخية لذلك من الضروري تطوير بدائل القياس والإفصاح التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار. (قزال، 2018، صفحة 42)

3) **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المالية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المالية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

4) **العوامل القانونية:** تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

5) **العوامل السياسية:** العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة، تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق. إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز.

6) **العوامل الثقافية**: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المالية بشكل خاص. (بن زاف ، 2019، الصفحات 127-128)

7) **العوامل المتعلقة بالمعلومات**: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توفير عدد الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن استخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على المعلومات المالية وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت مما أدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

8) **تقرير مدقق الحسابات «المدقق الخارجي»**: يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها. (كحول ، 2022، صفحة 613)

بجانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى كان لها دور في التأثير على جودة المعلومات المالية، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-03): العوامل الأخرى المؤثرة على جودة المعلومات المالية

العامل	الأثر على جودة المعلومات المالية
الجهات والمنظمات المسؤولة عن تنظيم المهنة	يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومة المالية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية
دوافع الإدارة	المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود

	المحاسبية، وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومة المالية.
جودة عملية المراجعة	جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابا على جودة المعلومة المالية.
الحوكمة	أشارت العديد من الدراسات المحاسبية إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا لآليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، ومجلس الإدارة) على جودة المعلومات المالية.
الإفصاح	عرض المعلومة المالية الواضحة التي تعكس الوضعية الصادقة للمؤسسة، والمعدة وفق المعايير السائدة يؤدي إلى فهمها واستيعابها من طرف المستخدمين، مما يجعلها ذات جودة عالية.

المصدر: وئام حمداوي، **جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي (دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية)**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2019-2020، ص39-40.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق في تحسين جودة المعلومة المالية

تتلخص مهمة التدقيق في فحص ومعالجة المعلومات المالية مخرجات النظام المحاسبي، ومن أجل التأكد من مدى صحة ومصداقية هذه المعلومات، وأنها تتوافق مع المعايير المحاسبية المهنية المعتمدة، حيث يعتبر المدقق المسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش وكذا تحديد مخاطر التحريف الجوهري، وفي النهاية يهدف المدقق إلى إعطاء معلومات مالية ذات جودة عالية من أجل استفادة مستخدميها منها على أكمل وجه.

إن التطور التكنولوجي الذي مس التدقيق كان له دور كبير في جعل هذه المهنة أسرع، حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق ازاح الكثير من العبء على عاتق المدقق.

المطلب الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المالية

أصبح الاهتمام بالحصول على المعلومات المالية بطريقة سريعة أمر جعلنا نعتمد عليه وأصبح كل اهتمامنا هو كيفية الارسال وكيفية الحصول على المعلومة، كما أن تكنولوجيا المعلومات تقوم على سرعة وفعالية المعلومات وليس على أهميتها وهنا قد حدث تأثير تكنولوجيا المعلومات على المعلومات المالية في كل المراحل التي تمر بها، ويمكن تصنيف هذه المراحل إلى مستويين:

المستوى الأول: التطور الملحوظ على مستوى مؤسسات المعلومات من مكتبات ومراكز المعلومات ودور أرشيف عن طريق إدخال عمل الحاسبات في كل وظائفها لعملية الأتمتة.

المستوى الثاني: لقد أدى التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور مؤسسات جديدة ومستحدثة للمعلومات مستفيدة من الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات كالبنوك وقواعد المعلومات، ولقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات مميزات هائلة للمعلومات وجعلتها تتميز بالجودة من جميع الجوانب فاستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات اليوم من أجل معالجة المعلومات وتبادلها وبالأخص منها المعلومات الرقمية أصبح ضرورة حتمية. (سيد و بوركايب ، 2019، صفحة 71)

ولقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى التأثير في كل من نوعية القوائم المالية والتقارير وأيضا على الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير، وقد أدى استخدام الحاسوب الإلكتروني إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير فضلا عن إمكانية توفير تقارير إدارية أكثر فعالية نظرا لمقدرة الحاسوب الإلكتروني على تشغيل كميات هائلة من البيانات، وإمكانية تطبيق النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة. (سيد و بوركايب ، 2019، صفحة 72)

إن تكنولوجيا المعلومات أتاحت لنا مجموعة من الامكانات جعلتها تساعدنا على تحسين وتطوير أداء نظام المعلومات المالية في مختلف عناصرها وهذا ما جعلها أكثر استجابة وقدرة على التأقلم مع التغيرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، ويمكن تلخيص أهم عناصر تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المالية فيما يلي:

– إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة تعمل على تقليص وتخفيض حجم النفقات والأجهزة الإدارية وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المالية.

– تساعد تكنولوجيا المعلومات على خلق وابتكار قنوات اتصال جديدة من خلال شبكة الاتصالات ومعالجة وتطوير آليات حديثة لتبادل المعلومات المتعلقة بالاجتماعات والعقود سواء كانت عن طريق الشبكات او التواصل عن بعد، وهذا يؤدي إلى زيادة في سرعة التدفق.

– تساهم تكنولوجيا المعلومات في توفير أدوات اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها لمتخذي القرار وهذا ما يؤدي إلى زيادة قدرة وفعالية نظام المعلومات المالية وتأقلمه مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية.

– تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك امكانية تحديث هذه البيانات المخزونة أولا بأول.

– تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات فيما بينها مع امكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى. (الجزراوي و سعيد، 2009، صفحة 12)

وإلى جانب الميزات العديدة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومة المالية، إلا أنها تمتلك جانبا مظلما في استخدامها فهي تؤثر بشكل سلبي عليها، فهي تمس أمنها (القرالة ، 2011، صفحة 20)، فالمعلومات المالية المعدة والمنشورة من خلال تقنية تكنولوجيا المعلومات تواجه مخاطر بأمنها من خلال التلاعب والتحريف بالبيانات المدخلة مما ينتج عنها معلومات مشكوك في صحتها، ولا يعد أمن وسلامة المعلومات موضوعا محليا فقط إنما يؤثر أيضا على الأطراف الخارجية وبالتالي يؤثر سلبا على علاقة المؤسسة مع هذه الأطراف.

المطلب الثاني: التدقيق الالكتروني كوسيلة لتحسين المعلومة المالية

لعل من أهم أهداف التدقيق هو اختبار دقة المعلومة المالية والتأكد من صحتها وسلامتها وذلك من أجل العمل على اصدار معلومة مالية صادقة فالمعلومات المالية تعتبر الركيزة الأساسية التي تمثل الأرضية الأولية لمدقق الحسابات (لونيسة، 2017، صفحة 164) ، وهذا ما يجعل مهنة التدقيق مهمة في تعزيز شفافية ومكافحة الفساد

(أمين و بن بوعلي، 2017، صفحة 35)، بحيث يعتبر هذا الأخير مسؤولا عن الحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، لذلك يتحمل المدقق مسؤولية النظر في مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش، وهذا ما يحقق جودة التدقيق. (الجبول، 2022، صفحة 883)

وبما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا مهما في تحسين جهة العمل من خلال أساليب التكنولوجيا الحديثة خصوصا الدقة العالية ونقص التكاليف (زقوت، 2016، صفحة 60)، فإن ذلك يؤكد الأهداف التي تسعى لها مهمة التدقيق، ويمكن القول أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق أدت إلى تحسين ما يلي:

- ❖ يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في توفير أسس أفضل لممارسة الحكم الشخصي من قبل المدقق مما يؤدي إلى ارتقاء بالمهنة الى المستوى الذي يخدم فيه الأطراف المستفيدة على أكمل وجه. (فرجاني ، 2019، صفحة 05)
- ❖ تؤثر تكنولوجيا المعلومات في حيادية المعلومات، إذ أن استعمال الحاسوب في تشغيل البيانات أدى إلى خفض التدخل البشري، وهذا ما جعل مخرجاته أكثر موضوعية ويمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل.
- ❖ ان استخدام الحاسوب في عمليات التدقيق يمكن المدقق من الاستفادة من امكانياته في تحقيق خاصية التوقيت المناسب، لما يتمتع به من قدرة على الإنجاز والتنفيذ السريع، وخزن المعلومات واسترجاعها بسهولة وقت الحاجة إليها (الجزراوي و سعيد، 2009، صفحة 15).
- ❖ كما ان الحاسوب سهل على المدقق عملية التحقق من صحة المعلومات المالية بقراءاته السريعة للبيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات واجراء الخطوات (الجزراوي و سعيد، 2009، صفحة 14).
- ❖ أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى الحد من الاعتماد على المستندات في العمليات الحسابية والكتابية، كان سبب في خفض كمية الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تحصل بسبب كثرة هذه المستندات، وبالتالي تقليل الجهد والوقت الذي يستوجبه التدقيق اليدوي، لاسيما مع توسع أعمال المؤسسات في الفترات الأخيرة مما أدى هذا إلى تضاعف في حجم البيانات وبالتالي استلزم وجود ترجمة دقيقة وصادقة لهذه البيانات والمعلومات بطريقة مفيدة لمستخدميها، هذا ما جعل المعلومات المالية في ظل التدقيق الإلكتروني تتسم بالصحة، وهذا ما أدى إلى زيادة مصداقيتها وموثوقيتها لهذه المعلومات وخلوها من الأخطاء أو التلاعبات.

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومة المالية

تعرف المعلومة المالية بأنها نتاج نظام المعلومات المحاسبية وتعد من أهم مخرجاته فهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال منح معطيات ذات موثوقية ومصداقية تفيد الأطراف المعنية بهاته المعلومات أي مستخدمي المعلومات المالية، لذا فإن مهمة تحقيق الجودة العالية للمعلومات المالية تقتصر على مهنة التدقيق، وذلك من خلال ما يقوم به المدقق من اكتشاف الغش والاخطاء وتقليل الانحرافات، وأيضا ابداء راي فني محايد فيما يتعلق بمدى سلامة هذه المعلومات وعدالة تمثيلها للمركز المالي.

وفي ظل التطورات التكنولوجية المستمرة ومع ازدياد المنافسة أصبح حكرا على المؤسسات تبني تكنولوجيا المعلومات كما أصبح من الضروري تأثر عناصرها لما جاءت به من أهداف لتحسين جودة الأداء المالي، وهذا ما أدى بها إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى مهنة التدقيق واعتمادها على تقنيات وبرامج التدقيق الإلكتروني في تحليل البيانات والمعلومات، لأنه يقلل الكثير من الأخطاء الواقعة التي يمكن أن تؤثر على دقة المعلومات المالية، وبذلك يعمل التدقيق الإلكتروني على زيادة جودة المعلومات من خلال تحسين دقتها وموثوقيتها، كما أنه يساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات المالية، ويُمّكن المدققين من الاستفادة من البيانات المالية المفصلة بشكل أسرع وأكثر عملا.

وقد أصبح التدقيق الإلكتروني من العناصر المهمة في المؤسسة حيث يهدف إلى زيادة درجة الثقة في المعلومات المالية من خلال تحسين دقة وموثوقية السجلات والتقارير المالية المعدة وبالتالي تحسين جودة المعلومة المالية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة النظرية التي تمت في هذا الفصل تم التوصل إلى معرفة كل من المعلومات والبيانات والمعرفة واستطاعة التميز بينهم، فالبيانات تعد مواد خام وحقائق مجردة على شكل أرقام أو كلمات والتي يقوم عليها النظام المحاسبي بينما المعلومات عبارة عن بيانات تم تشغيلها ومعالجتها وفق مراحل لأجل الحصول على ناتج نهائي مفيد، أما المعرفة فتعتبر معلومات معالجة يستطيع مستخدميها الاستفادة منها وعليها يمكنهم اتخاذ مختلف القرارات، لذلك فإن المعلومات المالية المعروضة في التقرير والكشوف المالية بمختلف أنواعها تمثل الصورة الصادقة والحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة، ولكي تكون هذه المعلومات ذات مصداقية وموثوقية كبيرة بالنسبة لمستخدميها سواء كان مستخدميها ينتمون إلى نفس المؤسسة في حد ذاتها، وهذه الفئة تسمى المستخدمين الداخليين، أو من خارج المؤسسة والتي تربطهم بها علاقة غير مباشرة، فلابد أن تتمتع المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص تسمى الخصائص النوعية وهي مقومات تأثر عليها فتصبح ذات كفاءة وجودة عاليتين، كما أن لهذه الخصائص مجموعة من المعايير التي تستطيع من خلالها المؤسسة قياس جودة معلوماتها المالية كما يمكن تحديد العوامل المؤثرة بهذه الجودة.

أما بالنسبة إلى العلاقة التي تربط المعلومة المالية بالتدقيق الإلكتروني فيمكن القول أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق ذات دور فعال في تحسين جودة المعلومات المالية وذا من خلال الدقة التي تتميز بها البرامج الحاسوبية في اعدادها للعمليات والسرعة التي يمكن تحقيقها في ذلك.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية (أراء عينة من الأساتذة المختصين والمهينين)

تمهيد:

في الفصلين السابقين تم تسليط الضوء على كل من التدقيق الإلكتروني و جودة المعلومة المالية ومحاولة الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بهما والتطرق إلى العلاقة بينهما فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، أما في هذا الفصل سيتم دراسة العلاقة والأثر بين المتغيرين السابقين على أرض الواقع من أجل الوصول إلى دراسة شاملة وواضحة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان تتضمن أربع محاور وتم توزيعها على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين و محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لأخذ آرائهم حول موضوع الدراسة.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجري تحليل لنتائج الاستبيان والتعليق عليها للتأكد من صدق الاستبيان وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS25، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين على التوالي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث سوف نقوم بتحديد طبيعة الدراسة التي قمنا بها، من خلال بعض الإجراءات المتبعة لغرض تحقيق أهداف الدراسة، أداة الدراسة مجتمع، وعينية الدراسة، وكذا الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: أداة الدراسة

كان من المفروض أن تكون دراسة الحالة بناءً على الافصاحات المالية التي تعدها المؤسسات بتقنية التدقيق الإلكتروني لأهميتها في توفير كمية معتبرة من مختلف المعلومات بصورة تفصيلية حول كل الجوانب المالية للمؤسسة، وبالتالي معرفة جودة هذه المعلومات المعدة، ولصعوبة الحصول على هذه المعلومات نظرا لعدم تطبيق هذه التقنية في المؤسسات حالا، اضطرت الطالبتين إلى استعمال الاستبيان لأنه الأكثر ملائمة باعتباره أحد أدوات جمع المعلومات، والأداة الأكثر شيوعا لأنها تجعل المستجوب يجاوب على الأسئلة بكل أريحية.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق لهاته الأداة بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

تم في هذه المرحلة إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة حتى تكون قابلة للفهم من قبل المطلع عليها "أفراد العينة" والذين هم على دراية بالموضوع، وهذه الأسئلة متدرجة حيث يقوم الأفراد باختيار بديل من البدائل المطروحة، كما احتوت كذلك على أسئلة اختبار الصدق، حيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث وتمحورت أسئلة هذا الاستبيان حول موضوع التدقيق الإلكتروني و جودة المعلومة المالية وكذلك معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر، تم إعداد الاستمارة بشكل متسلسل حتى تجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصي من أجل الحصول على إجابات موضوعية.

تضمن الاستبيان أيضا تمهيد يتضمن عنوان الموضوع مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة لتبرير القيام بهذا الاستبيان مع إحاطة مستعمله بأن المعلومات المتحصل عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي لا غير، مع شكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

يتضمن الاستبيان المستعمل من قبلنا (38) سؤال موزع على جزئيين رئيسية كما يلي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة ويضم الأسئلة من (01-04)

الجزء الثاني: يتضمن 04 محاور حول المتغيرين الرئيسين وتم تقسيمه كما يلي:

المحور الأول: يضم (08) أسئلة حول أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني.

المحور الثاني: يضم (10) أسئلة حول جودة المعلومة المالية، وقد قسم إلى (04) أبعاد كما يلي:

أ- **البعد الأول**: يضم (03) حول بعد الملائمة.

ب- **البعد الثاني**: احتوى على (03) أسئلة حول بعد الموثوقية.

ج- **البعد الثالث**: ضم سؤالين حول بعد القابلية للمقارنة.

د- **البعد الرابع**: يحتوي على سؤالين حول بعد القابلية للفهم.

المحور الثالث: تضمن (08) أسئلة حول علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية.

المحور الرابع: احتوى هذا المحور على (08) أسئلة حول معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر.

الفرع الثالث: نشر وتوزيع الاستبيان

بعد استكمال هذا الاستبيان واعداده بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم 02 جاءت مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من الأساتذة الجامعيين، الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، واعتمدنا في توزيع الاستمارات طريقتين طريقة الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا ومن ثم استردادها بعد ما تمت الإجابة عليه، وطريقة الاستبيان الإلكتروني، حيث استلمنا حجم معين من الإجابات سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة.

الفرع الرابع: وسائل جمع المعلومات

بعد التحصل على الاستبيانات التي تمت الإجابة عنها وفي إطار معالجة هذه البيانات تم اختيار مقياس رانسيس ليكارت، وهو مقياس شائع الاستخدام ويتلخص المقياس في تحديد مجموعة من العبارات تصف الموضوع المراد تقييم اتجاه الأفراد نحوه، ويمكن أن تأخذ العبارات صيغا موجبة أو سالبة، ويطلب من الفرد المبحوث اختيار الإجابة المعبرة عن رأيه، ويستخدم هذا السلم في تصنيف الإجابات على فقرات المقياس، ولقد استخدمنا السلم ذو ثلث درجات كما يلي:

جدول رقم (3-01): مقياس ليكارت الثلاثي

خيارات الاجابة	موافق	محايد	غير موافق
الوزن النسبي	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة في هذا البحث محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية، ويرجع أساسا اختيار العينة من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة، فقد قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة اختيارية من الأساتذة الجامعين المختصين في مجال التدقيق وخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

ثانيا: عينة الدراسة

لقد اخترنا عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة لتمثل مجتمع الدراسة، ويمكن تعميم النتائج المتوصل لها على باقي المجتمع المدروس حيث تم توزيع 60 استبيان على الأساتذة الجامعين المختصين في مجال التدقيق وخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، ثم تم استرجاع 45 استبانة قابلة للدراسة والقيام بتحليل البيانات الأولية للدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية لتطبيق العلوم الاجتماعية SPSS.

الجدول رقم (3-02): توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة

الاستبيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	النسبة %
الاستبيان الورقي	09	06	%13.333
الاستبيان الإلكتروني	51	39	%86.667
المجموع	60	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS25، والتي تمثلت في:

- ✓ **ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)**: هو اسم مرتبط بمفهوم قياس الموثوقية الداخلية لأدوات القياس والاختبارات. تم تطوير هذا المفهوم بواسطة العالم الأمريكي رايموند كرونباخ في عام 1951. يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس الاعتمادية أو الثبات الداخلي لأداة القياس بالنسبة لعينة محددة من الأفراد.
- ✓ **النسب المئوية والتكرارات**: هي أدوات إحصائية تستخدم لتحليل وتلخيص البيانات الكمية. تتضمن النسب المئوية حساب النسب المئوية للفئات المختلفة في مجموعة البيانات، في حين يُستخدم التكرار لحساب عدد مرات حدوث قيم محددة في المجموعة.
- ✓ **المتوسط الحسابي**: هو قيمة مركزية تمثل متوسط القيم في مجموعة البيانات. يتم حسابه بجمع جميع القيم وقسمتها على عددها الإجمالي.
- ✓ **الانحراف المعياري**: فهو يقيس مدى تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي. كلما كان الانحراف المعياري أكبر، كلما كانت البيانات أكثر تشتتًا.
- ✓ **تحليل معامل الارتباط بيرسون**: هو إحدى طرق تحليل العلاقة الإحصائية بين متغيرين كميين. يستخدم معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث يتراوح قيم المعامل بين −1 و+1. إذا كانت القيمة إيجابية قريبة من 1، فإنها تشير إلى وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين. أما إذا كانت القيمة سالبة قريبة من −1، فإنها تشير إلى وجود علاقة قوية سلبية بين المتغيرين. وإذا كانت القيمة تقترب من 0، فإن العلاقة تكون ضعيفة أو غير موجودة.
- ✓ **تحليل معامل الانحدار**: هو طريقة إحصائية تستخدم لفهم العلاقة بين متغير تابع (متغير الاستجابة) ومتغيرات تفسيرية أخرى. يستخدم تحليل الانحدار لتوقع قيم المتغير التابع استنادًا إلى القيم المعروفة للمتغيرات التفسيرية، يمكن استخدامه للتنبؤ بالنتائج، وتحديد العوامل المؤثرة، وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات.

المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

وسيتم في هذا المطلب تحليل نتائج الاستبيان المتحصل عليها

المطلب الأول: صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: ثبات أداة الدراسة

تم القيام بقياس صدق أداة الدراسة وذلك من خلال معامل ألفا كرونباخ.

الجدول رقم (3-03): نتائج ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة

الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
المحور الأول	08	0.655	0.809
المحور الثاني	10	0.710	0.842
المحور الثالث	08	0.629	0.793
المحور الرابع	08	0.729	0.853
المجموع	45	0.841	0.917

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

يتضح من الجدول رقم (3-03) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة لكل بعد من أبعاد الدراسة حيث تتراوح بين (0.655-0.729)، وكما بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع الفقرات قيمة (0.841) وهي نسبة جيدة، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني لهذه الدراسة، كما أنها تعطي نفس النتائج إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة، حيث أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات.

ثانيا: صدق أداة الدراسة

1) صدق المحكمين:

من أجل التأكد من صدق محتوى الاستبيان والتحقق أنه يخدم أهداف الدراسة تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص، والذي بلغ عددهم (03) (الملحق رقم 01)، وطلب منهم دراسة الاستبيان وإبداء رأيهم فيه من حيث مدى مناسبة المحتوى ومدى كفاية الاستبيان من حيث عدد الفقرات وشموليتها، أو أي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.

وقد قمنا بدراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم وإجراء معظم التعديلات في ضوء توصياتهم وآرائهم، كما اعتبرنا الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة مؤشر لصدق للاستبيان، وعليه أعتبر صالح لقياس ما وضع له.

2) الصدق البنائي (الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان):

تم القيام بقياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط لكل بعد محوره وكل محور مع الاستبيان ككل:

جدول رقم (3–04): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تقتصر أهمية التدقيق الإلكتروني في إعداد برنامج زمني لأداء عملية التدقيق	**0.618	0.000
2	يتم إعداد خطة التدقيق المرحلية والنهائية الكترونيا	**0.547	0.000
3	تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في تحديد مخاطر عملية التدقيق.	**0.650	0.000
4	يتم استخدام برامج التدقيق الإلكتروني من أحل تحسين البيانات والمعلومات المالية وإنشاء التقارير المالية بدقة عالية	**0.486	0.001
5	تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في التحقق من صحة الإجراءات الحسابية.	*0.373	0.012

6	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تقييم مدى كفاية الإفصاح في تقرير المدقق	**0.568**	**0.000**
7	يهدف التدقيق الإلكتروني إلى التوصل الى مدى وجود تحريفات.	**0.657**	**0.000**
8	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تنفيذ الإجراءات التحليلية النهائية لعمليات التدقيق وتحديد مدى واقعية العمليات المالية.	**0.388**	**0.008**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

من خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد التي تنتمي إليه تراوحت بين 0.388** و0.650** وذلك عند مستوى دلالة 0.01 بحيث تراوحت مستويات الدلالة بين 0.008- 0.000 وهي أقل من 0.01، إلا العبارة رقم 05 فقد جاءت بمعامل ارتباط 0.373* عند مستوى دلالة 0.012 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد الصدق الذاتي لعبارات هذا المحور.

جدول رقم (3-05): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	توفر البرامج المحوسبة المستخدمة في عمليات التدقيق معلومات مالية تتصف بالقيمة الرقابية	**0.408**	**0.005**
02	يستعمل المدقق برامج توفر معلومات يستطيع استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ	*0.348	**0.019**
03	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة في عملية التدقيق على توفير معلومات مالية في الوقت المناسب	**0.552**	**0.000**
04	تسمح الأجهزة والبرامج المستخدمة بتوفير معلومات ذات أساس دقيق ومفصل	**0.728**	**0.000**
05	تساهم الحواسيب والبرامج على انتاج معلومات مالية خالية من التحيز	**0.619**	**0.000**

06	تقدم الأجهزة والبرامج المستخدمة في عمليات التدقيق صورة صادقة عن المعلومات المالية مما تزيد من شفافيتها	**0.669	0.000
07	إن استخدام البرامج والأجهزة في عملية التدقيق يساعد على إجراء مقارنات للمعلومات بشكل جيد	**0.559	0.000
08	تمكن مخرجات البرامج الإلكترونية من مقارنة للواقع الفعلي لما هو مخطط له	**0.424	0.004
09	تقدم البرامج الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق معلومات مالية تتسم بالوضوح والبساطة	**0.456	0.002
10	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة على تخفيض درجة التعقيد وبالتالي توفر معلومات مالية سهلة الفهم بالنسبة لمستخدميها	**0.436	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد التي تنتمي إليه تراوحت بين 0.408** و0.728** وذلك عند مستوى دلالة 0.01 بحيث تراوحت مستويات الدلالة بين 0.005- 0.000 وهي أقل من 0.01، إلا العبارة رقم 02 فقد جاءت بمعامل ارتباط 0.348* عند مستوى دلالة 0.019 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد الصدق الذاتي لعبارات هذا المحور.

جدول رقم (3-06): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يساعد التدقيق الإلكتروني على تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية.	**0.589	0.000
2	يعمل التدقيق الإلكتروني على تقليل الأخطاء الواقعة في عملية التدقيق التي تؤثر على المعلومات المالية.	**0.551	0.000
3	يسهل التدقيق الإلكتروني عملية التحقق من المعلومات المالية	*0.321	0.032

4	يختصر التدقيق الإلكتروني الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تحليل المعلومات المالية.	**0.630**	**0.000**
5	إن استخدام التدقيق الإلكتروني يقدم معلومات مالية صحيحة خالية من الأخطاء	**0.600**	**0.000**
6	يوفر استخدام التدقيق الإلكتروني معلومات مالية أكثر موضوعية وحيادية	**0.805**	**0.000**
7	يقوم التدقيق الإلكتروني باكتشاف مخاطر التحريف الجوهري	**0.607**	**0.000**
8	يعمل التدقيق الإلكتروني على تعزيز جودة المعلومات المالية	**0.475**	**0.001**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

من خلال الجدول السابق أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد التي تنتمي إليه تراوحت بين 0.475** و0.805** وذلك عند مستوى دلالة 0.01 بحيث تراوحت مستويات الدلالة لأغلب العبارات بين 0.001-0.000 وهي أقل من 0.01، إلا العبارة رقم 03 فقد جاءت بمعامل ارتباط 0.321* عند مستوى دلالة 0.032 وهي أقل من 0.05، وهذا ما يؤكد الصدق الذاتي لكل عبارات هذا المحور.

جدول رقم (3-07): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون) لعبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	عدم وجود نصوص تشريعية كافية تضبط مهام المدقق وتحدد مسؤولياته عند قيامه بعملية التدقيق الإلكتروني	**0.419**	**0.004**
2	عدم تواجد خبرة أو تدريب كافية لدى المدققين من أجل استخدام أفضل للتدقيق الإلكتروني	**0.544**	**0.000**
3	النقص الشديد لبرمجيات التدقيق المتوفرة في الأسواق الجزائرية مما يتعذر مواكبة نظام المعلومات الإلكترونية	**0.558**	**0.000**
4	عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع تكلفة برامجها	**0.452**	**0.002**

5	صعوبة تقدير مخاطر التدقيق الإلكتروني والتي تؤثر على جودة المعلومات المالية.	**0.487	0.001
6	غياب سرية المعلومات عند ادخال تكنولوجيا في عمليات التدقيق وبالتالي كثرة الجرائم الإلكترونية	**0.756	0.000
7	صعوبة وتعقيد برامج التدقيق الإلكتروني مما يخلق نوعا من صعوبة في تتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات المالية	**0.811	0.000
8	سهولة تعرض برامج التدقيق الإلكتروني للفيروسات مما يسبب في مشاكل يصعب حلها	**0.651	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد التي تنتمي إليه تراوحت بين 0.419** و0.811** وذلك عند مستوى دلالة 0.01 بحيث تراوحت مستويات الدلالة بين 0.004- 0.000 وهي أقل من 0.01، وهذا ما يؤكد الصدق الذاتي لعبارات هذا المحور

جدول رقم (3-08): قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان (معامل الارتباط بيرسون)

المحاور والابعاد	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني	**0.790	0.000
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية	**0.662	0.000
البعد الأول: الملائمة	**0.592	0.000
البعد الثاني: الموثوقية	**0.797	0.000
البعد الثالث: القابلية للمقارنة	**0.612	0.000
البعد الرابع القابلية للفهم	**0.528	0.000
المحور الثالث: علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات	**0.748	0.000

المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني	**0.750	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم معامل ارتباط لكل بعد من أبعاد الدراسة مع الاستبيان ككل دالة عند مستوى دلالة 0.00، حيث تتراوح قيم معامل الارتباط ما بين (0.528 إلى 0.797) وتعتبر دلالة إحصائية قوّية، ومنه يمكننا القول أن كل عبارات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

تم التحقق من التوزيع الطبيعي من خلال حساب قيمة معامل الالتواء ومعامل التفلطح لمتغيرات الدراسة ويمكن توضيح النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-09): التحقق من التوزيع الطبيعي (معامل الالتواء والتفلطح)

المتغيرات	معامل الالتواء		معامل التفلطح	
	احصائيا	الخطأ المعياري	احصائيا	الخطأ المعياري
المحور الأول	-1.058	0.354	0.626	0.695
المحور الثاني	-1.408	0.354	1.949	0.695
المحور الثالث	-1.572	0.354	2.427	0.695
المحور الرابع	-0.807	0.354	-0.896	0.695

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل الالتواء بالنسبة لجميع المتغيرات كانت محصورة بين (-0.807 و-1.572)، وكذلك معاملات التفلطح محصورة بين (-0.896 و2.427) وهي ضمن المجال المقبول (-3 و3) بالنسبة لمعامل الالتواء، (-10 و10) بالنسبة لمعامل التفلطح، مما يشير أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يسمح لنا بمواصلة اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل خصائص مبحوثي الدراسة:

سنقوم في هذا المطلب بتحليل خصائص مبحوثي الدراسة حسب المتغيرات الشخصية وتتمثل كالتالي:

1) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول رقم (3-10): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	خبير محاسبي	09	%20
	محافظ الحسابات	19	%42.2
	أستاذ جامعي	17	%37.8
	المجمـــــوع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

الشكل رقم (3-01): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

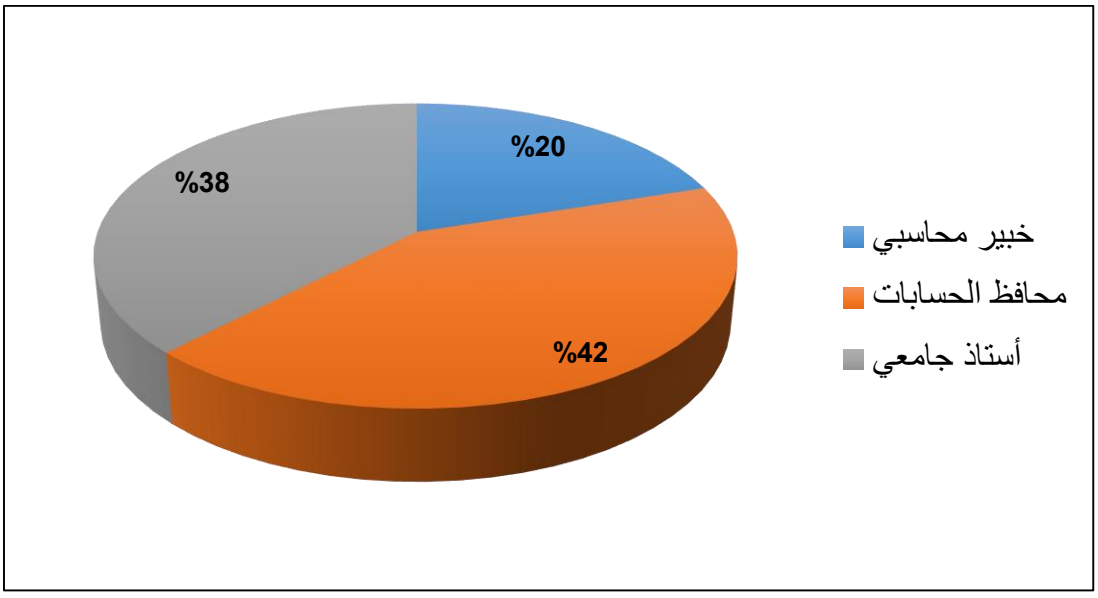

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

يوضح الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة من حيث الوظيفة، حيث يتبين أن 42% من عينة الدراسة هم محافظي الحسابات وهي تمثل النسبة الأعلى، و38% هم الأساتذة الجامعين المختصين في مجال التدقيق، أما الخبراء المحاسبين فكانت نسبتهم 20%، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة أغلبها محافظين الحسابات وهذا ما تم التركيز عليه في العينة.

2) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (3-11): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	04	%8.9
	ماستر	14	%31.1
	ماجستير	08	%17.8
	دكتوراه	19	%42.2
	المجمـــــوع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

الشكل رقم (3-02): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

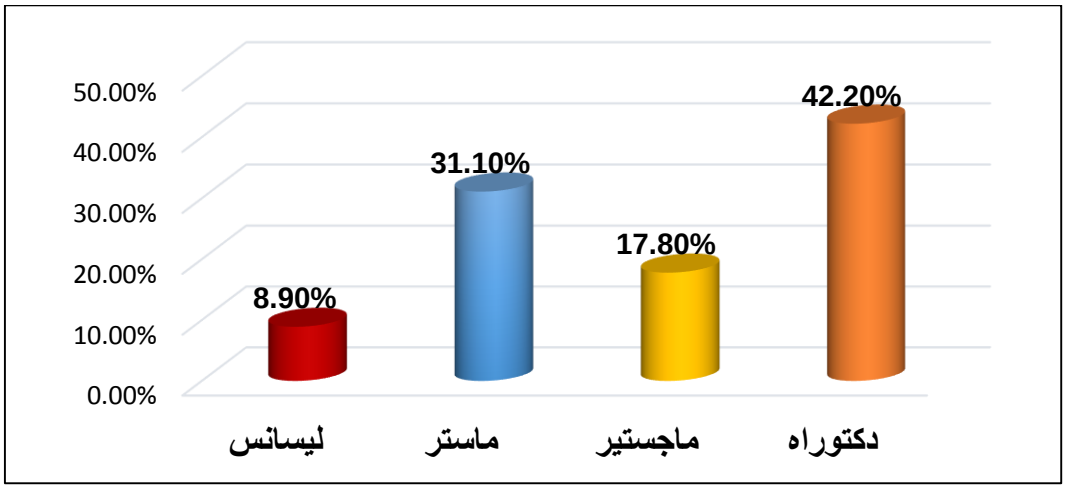

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة 42.2% من العينة لديهم مستوى دكتوراه ويعتبرون في المرتبة الأولى، بينما 31.1% من العينة لديهم مستوى ماستر، يليها الأفراد ذوي على مستوى الماجستير بنسبة بلغت 17.8%، وأخيرا بالنسبة للأفراد ذوي المؤهل ليسانس فقدر ب 04 أشخاص بنسبة 8.9% فقط، وهذا يعني أن العينة شملت فئات متعددة من المجتمع، وأن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى الدكتوراه.

3) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (3-12): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	21	%46.7
	محاسبة وتدقيق	19	%42.2
	أخرى	05	%11.1
	المجمـــــوع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

الشكل رقم (3-03): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

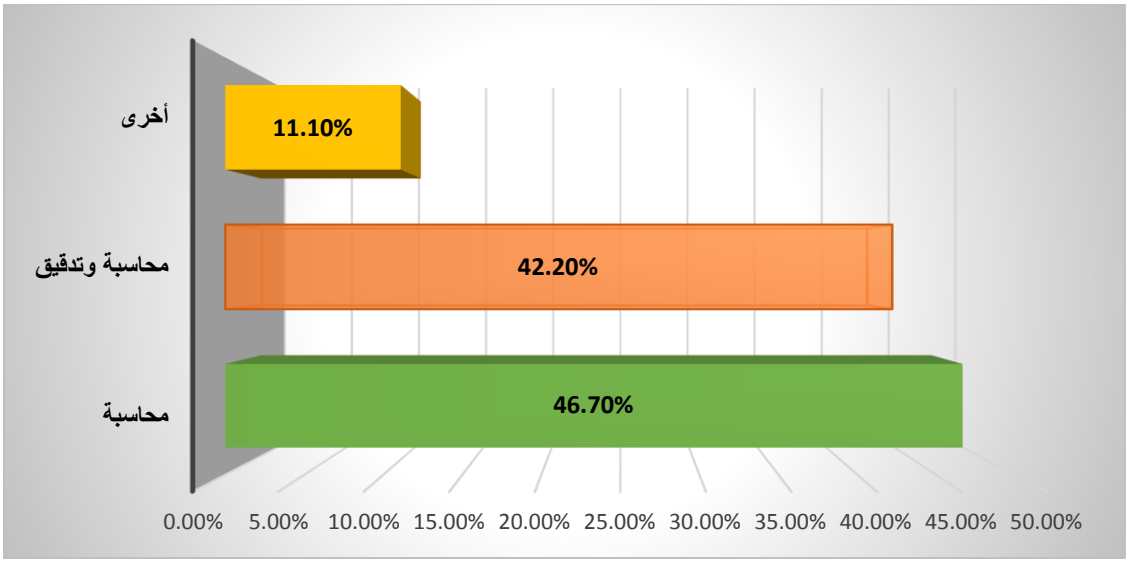

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

يوضح الشكل رقم(3-03) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم تخصص محاسبة حيث بلغت نسبتهم 46.7%، تليها فئة من لديهم تخصص محاسبة وتدقيق بنسبة 42.2% وأخيرا فئة من لديهم تخصصات علمية أخرى وكانت بنسبة 11.1%، وهذا ما يعني أن أغلبية عينة الدراسة ذوي تخصص محاسبة، وهذا ما يعطي النتائج دقة ومصداقية

4) خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (3-13): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	أقل من 5 سنوات	11	%24.4
	من 5 إلى 10 سنوات	16	%35.6
	من 10 سنوات فأكثر	18	%40
	المجمـــــوع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

الشكل رقم (3-04): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

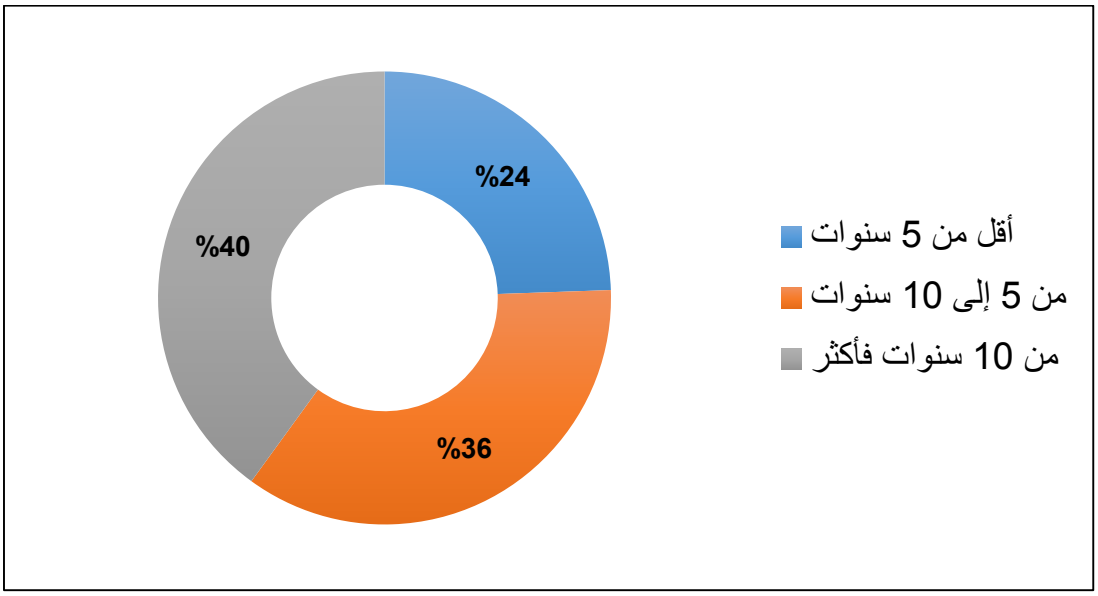

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

يوضح الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة، حيث يتبين أن 40%من عينة الدراسة يتملكون خبرة أكثر من 10سنوات وهي تمثل النسبة الأعلى، و36%من الذين يمتلكون خبرة تتراوح بين 05-10 سنوات، أما الافراد الذين يمتلكون خبرة أقل من 05 سنوات فكانت أقل نسبة مقارنة بباقي أفرد العينة حيث قدرت النسبة لديهم 24%، وهذا مؤشر جيد يدل على أن أفراد عينة الدراسة أغلبها تمتلك خبرة في مجال عملها.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة والتحقق من الفرضيات

الفرع الأول: تحليل عبارات محاور الاستبيان

اعتمدنا على مقياس "ليكارت" الثلاثي كمعيار لبناء استبانة الدراسة، وذلك من أجل تحديد مستوى الموافقة، والتفاعل بين كل فقرة من فقرات الدراسة، ومن ثم كل محور بصورة عامة من محاور الدراسة كافة، والجدول يبين شكل ودرجات حدة مقياس "ليكارت"، وذلك عن طريق حساب المدى ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي 03، بعد ذلك نقوم بإضافة هذه القيمة للقيمة الأدنى وهي 01 لتحديد الحد الأعلى للخلية. كما يلي:

جدول رقم (3-14): يوضح مقياس ليكارت الثلاثي

الدرجة	1	2	3
المستوى	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط الحسابي	1 – اقل من 1.67	1.67 – اقل من 2.33	2.33 – 3
درجة الموافقة	ضعيفة	متوسطة	قوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

1- تقييم العينة لعبارات المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني

جدول رقم (3-15): تقييم العينة لعبارات المحور الأول "أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
1	تقتصر أهمية التدقيق الإلكتروني في إعداد برنامج زمني لأداء عملية التدقيق	2.44	0.813	قوية	08
2	يتم إعداد خطة التدقيق المرحلية والنهائية الكترونيا	2.62	0.747	قوية	06
3	تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في تحديد مخاطر عملية التدقيق	2.48	0.786	قوية	07
4	يتم استخدام برامج التدقيق الإلكتروني من أجل تحسين البيانات والمعلومات المالية وإنشاء التقارير المالية بدقة عالية	2.73	0.653	قوية	04

5	تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في التحقق من صحة الإجراءات الحسابية	2.86	0.404	قوية	01
6	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تقييم مدى كفاية الإفصاح في تقرير المدقق	2.75	0.608	قوية	03
7	يهدف التدقيق الإلكتروني إلى التوصل الى مدى وجود تحريفات.	2.73	0.617	قوية	05
8	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تنفيذ الإجراءات التحليلية النهائية لعمليات التدقيق وتحديد مدى واقعية العمليات المالية.	2.82	0.490	قوية	02
المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني		**2.68**	**0.354**	**قوية**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو كل عبارات المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني، حيث تشكل جميعها درجة موافقة قوية، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور ما بين (2.44-2.86) بانحرافات معيارية بين (0.404-0.813)، ونستطيع الاستنتاج من خلال ذلك أن تقييم عينة المبحوثين لأهمية استخدام التدقيق الإلكتروني كان إيجابي، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور كل 2.68 بانحراف معياري قدره 0.354 ما يدل على نسبة تشتت قليلة جدا في إجابات العينة المبحوثة.

ونجد العبارة رقم (05) (تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني ت في التحقق من صحة الإجراءات الحسابية) قد جاءت في المرتبة الأولى لهذا المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.86 وانحراف معياري 0.404 ما يدل على أن استخدام البرامج في عمليات التدقيق يسهل على المدقق إجراء العمليات المحاسبية وينقص من حالات الوقوع في الخطأ، تليها العبارة رقم (08) والتي تنص على أن (استخدام التدقيق الإلكتروني يتم من أجل تنفيذ الإجراءات التحليلية النهائية لعمليات التدقيق وتحديد مدى واقعية العمليات المالية)، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري 0.354 وبالتالي فإن التدقيق الإلكتروني يحسن من عملية تحليل المعلومات وهذا ما يدل على أهمية تبنيه واستخدامه من قبل المدقق، كما نجد في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (01) (تقتصر أهمية التدقيق الإلكتروني في

إعداد برنامج زمني لأداء عملية التدقيق) بمتوسط حسابي قيمته 2.44 وانحراف معياري 0.813 ما يدل على أن المدقق يمكنه الاستعانة ببرامج التدقيق الإلكتروني من أجل وضع خطة تفصيلية منظمة لأداء عمليات التدقيق.

2- تقييم العينة لعبارات المحور الثاني: جودة المعلومات المالية

جدول رقم (3-16): تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني "جودة المعلومات المالية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
البعد الأول: الملائمة		**2.81**	**0.366**	**قوية**	/
01	توفر البرامج المحوسبة المستخدمة في عمليات التدقيق معلومات مالية تتصف بالقيمة الرقابية	**2.82**	**0.490**	**قوية**	**02**
02	يستعمل المدقق برامج توفر معلومات يستطيع استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ	**2.84**	**0.474**	**قوية**	**01**
03	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة في عملية التدقيق على توفير معلومات مالية في الوقت المناسب	**2.77**	**0.517**	**قوية**	**03**
البعد الثاني: الموثوقية		**2.45**	**0.582**	**قوية**	/
04	تسمح الأجهزة والبرامج المستخدمة بتوفير معلومات ذات أساس دقيق ومفصل	**2.46**	**0.726**	**قوية**	**03**
05	تساهم الحواسيب والبرامج على انتاج معلومات مالية خالية من التحيز	**2.55**	**0.692**	**قوية**	**02**
06	تقدم الأجهزة والبرامج المستخدمة في عمليات التدقيق صورة صادقة عن المعلومات المالية مما تزيد من شفافيتها	**2.62**	**0.649**	**قوية**	**01**
البعد الثالث: القابلية للمقارنة		**2.83**	**0.337**	**قوية**	/

07	إن استخدام البرامج والأجهزة في عملية التدقيق يساعد على إجراء مقارنات للمعلومات بشكل جيد	2.84	0.366	قوية	01
08	تمكن مخرجات البرامج الإلكترونية من مقارنة للواقع الفعلي لما هو مخطط له	2.82	0.490	قوية	02
البعد الرابع: القابلية للفهم		**2.82**	**0.386**	**قوية**	/
09	تقدم البرامج الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق معلومات مالية تتسم بالوضوح والبساطة	2.75	0.528	قوية	02
10	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة على تخفيض درجة التعقيد وبالتالي توفر معلومات مالية سهلة الفهم بالنسبة لمستخدميها	2.88	0.382	قوية	01
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية		**2.74**	**0.286**	**قوية**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

يمكن تحليل نتائج الجدول رقم (3-16) كما يلي:

البعد الأول: الملائمة

نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لعبارات البعد الأول بلغ 2.81 والتي تشير إلى درجة موافقة قوية من قبل عينة المبحوثين، وبانحراف معياري قدره 0.366 ما يمثل وجود تشتت ضعيف في إجابات العينة، وتشير النتائج أيضا أن العبارة رقم (02) التي تنص على أن (المدقق يستعمل برامج توفر معلومات يستطيع استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ) أحتلت المرتبة الأولى بهذا البعد بمتوسط حسابي قيمته 2.84 وانحراف معياري قدر بـ: 0.474، وهذا يوضح أهم هدف لخاصية الملائمة وهو خلق قيمة تنبؤية للمعلومة المالية، بينما احتلت العبارة رقم (03) المرتبة الأخيرة في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.77 وانحراف معياره قدره 0.517 والتي تدل على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة في عملية التدقيق تعمل على توفير معلومات مالية في الوقت المناسب، مما يدل على أن خاصة التوقيت المناسب ذات أهمية قليلة مقارنة بخاصية القيمة التنبؤية والقيمة الرقابية.

البعد الثاني: الموثوقية

يتضح من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثاني بلغ 2.45 والتي تشير إلى درجة موافقة قوية من قبل عينة المبحوثين، وبانحراف معياري قدره 0.582 ما يمثل وجود تشتت ضعيف في إجابات العينة، حيث احتلت العبارة (06) المرتبة الأولى بهذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.62 وانحراف معياري قيمته 0.649 وهذا يدل على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة في عمليات التدقيق تقدم صورة صادقة عن المعلومات المالية مما تزيد من شفافيتها، وهذا ما يدل على أن خاصية الموثوقية تتعلق بمدى أمانة وصدق المعلومة المالية وإمكانية الاعتماد عليها، بينما احتلت العبارة رقم 04 المرتبة الأخيرة في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.46 وانحراف معياره قدره 0.726 والتي تعبر على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة تسمح بتوفير معلومات ذات أساس دقيق ومفصل ما يفسر أن تقنية التدقيق الإلكتروني لا توفر بالضرورة معلومات دقيقة يعني هناك مجال للخطأ.

البعد الثالث: القابلية للمقارنة

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثالث بلغت 2.83 ما يشير إلى درجة موافقة قوية من قبل عينة المبحوثين، كما نلاحظ أن الانحراف المعياري للإجابات قدره 0.337 ما يمثل أن إجابات الأفراد متجانسة، حيث نرى أن العبارة رقم (07) التي تعبر على أن (استخدام البرامج والأجهزة في عملية التدقيق يساعد على إجراء مقارنات للمعلومات بشكل جيد) أحتلت المرتبة الأولى بهذا البعد بمتوسط حسابي قيمته 2.84 وانحراف معياري قدر بـ: 0.366، مما يدل على أن التدقيق الإلكتروني يسمح بتحقيق خاصية المقارنة من أجل مساعدة مستخدمي المعلومة المالية في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ قرارات رشيدة، بينما احتلت العبارة رقم (08) المرتبة الأخيرة في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياره قدره 0.490 ما يدل على أن مخرجات البرامج الإلكترونية تمكن من مقارنة للواقع الفعلي لما هو مخطط له.

البعد الرابع: القابلية للفهم

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لعبارات البعد الرابع بلغ 2.82 والتي تشير أن إلى درجة موافقة قوية من قبل عينة المبحوثين، وبانحراف معياري قدره 0.386 ما يمثل وجود تشتت ضعيف جدا في إجابات العينة، حيث احتلت العبارة (10) المرتبة الأولى بهذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.88 وانحراف معياري قيمته 0.382 وهو ما يعبر على أن الأجهزة والبرامج المستخدمة تعمل على تخفيض درجة التعقيد وبالتالي توفر معلومات مالية سهلة الفهم بالنسبة لمستخدميها، وهذا ما يحقق خاصية قابلية الفهم في المعلومة المالية المدققة إلكترونيا، بينما

احتلت العبارة رقم (09) المرتبة الأخيرة في هذا البعد بمتوسط حسابي قدره 2.75 وانحراف معياره قدره 0.528 والتي تدل على أن البرامج الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق تقدم معلومات مالية تتسم بالوضوح والبساطة.

ومن خلال الجدول السابق رقم (3-16) يمكننا ترتيب أبعاد المحور الثاني "جودة المعلومات المالية" حسب المتوسط الحسابي للإجابات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3-17) ترتيب أبعاد المحور الثاني: جودة المعلومات المالية

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الأهمية النسبية
البعد الأول: الملائمة	**2.81**	**0.366**	**قوية**	03
البعد الثاني: الموثوقية	**2.54**	**0.582**	**قوية**	04
البعد الثالث: القابلية للمقارنة	**2.83**	**0.337**	**قوية**	01
البعد الرابع: القابلية للفهم	**2.82**	**0.386**	**قوية**	02
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية	**2.74**	**0.286**	**قوية**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن المحور الثاني "جودة المعلومات المالية" بأبعاده الأربعة (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم)، بلغ متوسطها الإجمالي 2.74 وانحرافها المعياري 0.286 وهذا ما يدل على تجانس كبير في إجابات أفراد العينة المبحوثة، وقد احتل البعد الثالث (القابلية للمقارنة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 2.83 وانحراف معياري 0.337، يأتي بعده البعد الرابع (القابلية للفهم) بمتوسط حسابي قدره 2.82 وانحراف معياري 0.386، ثم البعد الأول (الملائمة) بمتوسط حسابي 2.81 وانحراف معياري 0.366 وأخيرا البعد الثاني (الموثوقية) بمتوسط حسابي قدره 2.54 وانحراف معياري 0.582 ونستنتج من خلال ما سبق أن تقييم عينة المبحوثين لمستوى جودة المعلومات المالية (مرتفع)، وهذا ما يدل على أن استخدام البرامج والأجهزة الإلكترونية في عملية التدقيق يحقق جودة للمعلومات المالية.

3- المحور الثالث: علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية

جدول رقم (3-18): تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث "علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
1	يساعد التدقيق الإلكتروني على تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية.	2.88	0.438	قوية	03
2	يعمل التدقيق الإلكتروني على تقليل الأخطاء الواقعة في عملية التدقيق التي تؤثر على المعلومات المالية.	2.71	0.548	قوية	06
3	يسهل التدقيق الإلكتروني عملية التحقق من المعلومات المالية	2.91	0.358	قوية	02
4	يختصر التدقيق الإلكتروني الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تحليل المعلومات المالية.	2.97	0.149	قوية	01
5	إن استخدام التدقيق الإلكتروني يقدم معلومات مالية صحيحة خالية من الأخطاء	2.37	0.649	قوية	08
6	يوفر استخدام التدقيق الإلكتروني معلومات مالية أكثر موضوعية وحيادية	2.77	0.559	قوية	05
7	يقوم التدقيق الإلكتروني باكتشاف مخاطر التحريف الجوهري	2.60	0.653	قوية	07
8	يعمل التدقيق الإلكتروني على تعزيز جودة المعلومات المالية	2.88	0.382	قوية	04
المحور الثالث: علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية		2.76	0.260	قوية	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو كل المحور الثالث "علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية"، حيث تشكل درجة موافقة قوية، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور ما بين (2.37-2.97) بانحرافات معيارية بين (0.149-0.649)، نستنتج من خلال ذلك أن تقييم عينة المبحوثين لعلاقة التدقيق الالكتروني بجودة المعلومات المالية كان إيجابي، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور كل 2.76 بانحراف معياري قدره 0.260 ما يدل على نسبة تشتت قليلة جدا في إجابات العينة المبحوثة.

ونجد العبارة رقم (04) (التدقيق الإلكتروني يختصر الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تحليل المعلومات المالية) قد جاءت في المرتبة الأولى لهذا المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.97 وانحراف معياري 0.149 ما يؤكد على أن التدقيق الإلكتروني يمتاز بالمعالجة السريعة للمعلومات والبيانات المالية، تليها العبارة رقم (03) والتي تنص على أن (التدقيق الإلكتروني يسهل عملية التحقق من المعلومات المالية) وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.91 وانحراف معياري 0.358 وبالتالي فإن استخدام التدقيق الإلكتروني يساعد المدقق في اختبار صحة المعلومات المالية، ونجد في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (05) (استخدام التدقيق الإلكتروني يقدم معلومات مالية صحيحة خالية من الأخطاء) بمتوسط حسابي قيمته 2.37 وانحراف معياري 0.649، وهذا ما يفسر على أن أغلب أفراد العينة يتفق على أن مخرجات التدقيق الإلكتروني تحتمل الخطأ.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة (قوية) بين التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية ويتضح ذلك من خلال أن التدقيق الإلكتروني يختصر الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تحليل المعلومات المالية، كما أنه يسهل عملية التحقق من المعلومات المالية.

4- المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر

جدول رقم (3-19): تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع "معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
1	عدم وجود نصوص تشريعية كافية تضبط مهام المدقق وتحدد مسؤولياته عند قيامه بعملية التدقيق الإلكتروني	2.68	0.668	قوية	05
2	عدم تواجد خبرة أو تدريب كافية لدى المدققين من أجل استخدام أفضل للتدقيق الإلكتروني	2.80	0.457	قوية	02
3	النقص الشديد لبرمجيات التدقيق المتوفرة في الأسواق الجزائرية مما يتعذر مواكبة نظام المعلومات الإلكترونية	2.80	0.587	قوية	03

4	عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع تكلفة برامجها	2.84	0.424	قوية	01
5	صعوبة تقدير مخاطر التدقيق الإلكتروني والتي تؤثر على جودة المعلومات المالية.	2.73	0.539	قوية	04
6	غياب سرية المعلومات عند ادخال تكنولوجيا في عمليات التدقيق وبالتالي كثرة الجرائم الإلكترونية	2.64	0.645	قوية	06
7	صعوبة وتعقيد برامج التدقيق الإلكتروني مما يخلق نوعا من صعوبة في تتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات المالية	2.51	0.694	قوية	08
8	سهولة تعرض برامج التدقيق الإلكتروني للفيروسات مما يسبب في مشاكل يصعب حلها	2.57	0.783	قوية	07
المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني		**2.70**	**0.358**	**قوية**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو كل عبارات المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني، حيث تشكل درجة موافقة قوية، وتراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور ما بين (2.84-2.51) بانحرافات معيارية بين (0.424-0.783)، ونستطيع الاستنتاج من خلال ذلك أن تقييم عينة المبحوثين لمعوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني كان إيجابي، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور كل 2.70 بانحراف معياري قدره 0.358 ما يدل على التجانس في إجابات العينة المبحوثة.

ونجد العبارة رقم (04) قد جاءت في المرتبة الأولى لهذا المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.84 وانحراف معياري 0.424 ما يدل على أن أهم المعوقات التي تواجه استخدام التدقيق الالكتروني هو عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع تكلفة برامجها تليها العبارة رقم (02) والتي تنص على أن من المعوقات عدم تواجد خبرة أو تدريب كافية لدى المدققين وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.80 وانحراف معياري 0.457، فبالرغم من أن مجلس المحاسبة أصدر قوانين لتدريب المدققين على استخدام التدقيق الإلكتروني إلا أن هذه الأخيرة غير معمولة بها وتبقى حبر على ورق، ونجد في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (07) (صعوبة وتعقيد برامج التدقيق

الإلكتروني يخلق نوعا من الصعوبة في تتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات المالية) بمتوسط حسابي قيمته 2.51 وانحراف معياري 0.694، ما يدل على أن هناك من يرى من أفراد العينة أن برامج التدقيق ليست معقدة.

ومنه نستنتج أن استخدام التدقيق الإلكتروني يواجه عدة صعوبات ومن أهمها عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع تكلفة برامجها، وكذا عدم تواجد خبرة أو تدريب كافية لدى المدققين من أجل استخدام أفضل للتدقيق الإلكتروني.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة الفرضيات

1. تحليل اختبار معامل الارتباط (بيرسون) لاختبار الفرضية الأولى

والتي تنص على "**لا توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية**".

الجدول رقم (3–20): يوضح نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط	العينة	مستوى الدلالة
أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني / جودة المعلومات المالية	0.612**	60	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات SPSS25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.612**) وعند مستوى دلالة 0.003 وهي أقل من 0.01 مما يمكننا أن نستنتج وجود علاقة ارتباط إيجابية جيدة بين أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية الأولى: **لا توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية.**

ونقبل الفرضية البديلة: **هناك علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية.**

2. تحليل اختبار الانحدار لاختبار الفرضية الثانية

والتي تنص على "**لا يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية**"

جدول رقم (3-21): نتائج تحليل اختبار الانحدار

المتغير المستقل	(Beta)	(T) المحسوبة	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط (R)	R^2 معامل التحديد
أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني	0.471	6.421	4.019	0.003	0.612	0.645

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V25.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T=6.421 وعند مستوى دلالة 0.003 وهي أقل من 0.01، كما نلاحظ أن قيمة F المحسوبة البالغة (4.019) بمستوى دلالة 0.003، وبالتالي فإن قيمة كل من F وT دالتان عند مستوى الدلالة (0.003) وهي تعبر عن دلالة جيدة، إضافة إلى قوة ارتباط متوسطة بين المتغيرين التي قدرت بـ(0.612) وكذلك معامل التحديد R^2 المقدر بـ0.645، وهذا يعني أن "استخدام التدقيق الإلكتروني" يفسر ما نسبته (64.5%) من التباين الحاصل في خفض "جودة المعلومات المالية"، أما باقي النسبة ترجع إلى متغيرات عشوائية أو عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة، وكما جاءت القيمة المتوسطة لمعامل خط الانحدار (Beta) التي بلغت قيمته (0.471).

ومنه نرفض الفرضية الصفرية الثانية: **لا يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية.**

ونقبل الفرضية البديلة: **يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية.**

3. تحليل نتائج الفرضية الثالثة

والتي تنص على "**تتمثل أهم معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في بنية تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**"

من خلال جدول رقم (3-19) تقييم عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع "معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر"، يتضح أن إجابات أفراد عينة البحث حول مستوى المعوقات التي تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني جاء مرتفع بحيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (2.70) بانحراف معياري قيمته (0.358) ما يدل على تجانس كبير لإجابات عينة البحث، ونجد أن العبارة رقم (04) جاءت في الأولى، والتي تنص على أن من أهم المعوقات في استخدام التدقيق الإلكتروني هو عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع

تكلفة برامجها، وتدعم ذلك العبارة رقم (06) والتي تعبر على غياب سرية المعلومات عند ادخال تكنولوجيا في عمليات التدقيق يكثر الجرائم الإلكترونية، والعبارة رقم (08) والتي توضح أن سهولة تعرض برامج التدقيق الإلكتروني للفيروسات يسبب في مشاكل يصعب حلها.

ومنه نقبل الفرضية الثالثة: **تتمثل أهم معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني في بنية تكنولوجيا المعلومات في الجزائر**.

خلاصة الفصل:

وتم في هذا الفصل التطرق إلى نتائج الاستبيان وكذا عرضها ثم تفسيرها باستخدام الأسلوب التحليلي والاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSSV25 من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال التدقيق حول التدقيق الإلكتروني ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية تبين أن أهم خاصية نوعية لجودة المعلومة المالية هي الموثوقية؛
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن التدقيق الإلكتروني يلعب دور فعال في توفير تقارير مالية تتسم بالدقة والحيادية؛
- حسب ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة الميدانية اتضح أن برامج التدقيق الإلكتروني توفر معلومات تساعد المدقق في استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ لنتائج النشاطات المستقبلية وتتميز هذه التوقعات بالدقة والصحة؛
- يوفر التدقيق الإلكتروني معلومات مالية مفهومة وصحيحة للمستخدمين في الوقت المناسب وفي التاريخ المحدد؛
- حسب آراء أفراد العينة فإن أكبر مشكل تعاني منه الجزائر والذي يعيق استخدام التدقيق الإلكتروني هو عدم توفر بنية متكاملة؛

الخاتمة

الخاتمة:

يحتل التدقيق الإلكتروني مكانة هامة في المؤسسة وهذا نتيجة لما يحققه من مزايا وأهداف، حيث يعمل على فحص وتقييم البيانات المالية واظهار التقارير المالية بصورة موضوعية والتي تبين مدى عدالة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.

فالمعلومة المالية أصبحت ذات أهمية بالغة كما تعد أحد المستلزمات الجوهرية لإدارة المؤسسة خاصة مع تطور وتعدد استخداماتها، ولضمان تحسين جودة المعلومات المالية وتحقق عامل الجودة كان عليها أن تتحلى بمجموعة الخصائص النوعية لتلك المعلومات وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على التنبؤ وتحليل واقع أدائها الكلي.

ويمكن القول أن الهدف من القيام بالتدقيق الإلكتروني هو تقليل التحيز والانحرافات الجوهرية والتركيز للحصول على تقرير يحتوي على معلومات ذات قيمة وجودة وذات مصداقية مما يزيد دعم المعرفة في وظائف المؤسسة ومن أبرزها الوظيفة المالية لإعطائها صورة عن واقعية أدائها المالي بكل وضوح وشفافية.

ومن خلال محاولة اسقاط مختلف هذه الجوانب في دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تبزر أهمها في:

1) النتائج:

تنقسم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة إلى قسمين

أولا: النتائج النظرية

- ✓ إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يسهل من أداء عمليات التدقيق؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني يساهم في تقليل الجهد والوقت مقارنة بالتدقيق اليدوي؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني يساهم في اكتشاف الأخطاء والمخالفات وتقليل الانحرافات وبالتالي توفير معلومات مالية تتسم بالمصداقية؛
- ✓ يساعد التدقيق الإلكتروني مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات ذات موثوقية؛
- ✓ التدقيق الإلكتروني يساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المالية بالتالي تحسين جودتها؛
- ✓ رغم المزايا التي حققها التدقيق الإلكتروني إلا أنه يملك بعض من العيوب والمشاكل أبزرها نقص خبرة المدقق؛

ثانيا: النتائج التطبيقية

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن استخدام التدقيق الإلكتروني يمكن المدقق من تحليل والتحقق من المعلومات المالية المدققة وبالتالي توفير معلومات تتسم بالصحة والدقة؛
- ✓ أظهرت نتائج الدارسة الميدانية أن استخدام تقنيات التدقيق الإلكتروني تسمح بخلق قيمة تنبؤية للمعلومات المعالجة؛
- ✓ من خلال إجراء الدراسة الميدانية تبين أن برامج التدقيق الإلكتروني تقدم معلومات مالية تمتاز بالثقة والشفافية؛
- ✓ من خلال نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها يتضح أن التدقيق الإلكتروني يوفر معلومات مالية سهلة وقابلة للمقارنة؛
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن استخدام التدقيق الإلكتروني يعمل على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية وبالتالي تحسين جودتها؛
- ✓ من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تم التوصل إلى أن هناك بعض المعوقات التي تستصعب استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر أهمها ارتفاع تكلفة برامج التدقيق الإلكتروني وعدم وجود خبرة وتدريب كافي حول تقنيات التدقيق الإلكتروني؛

2) اختبار الفرضيات:

- ✓ من خلال اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه لا توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية، ومن خلال تحليل محاور الاستبيان لوحظ أن استخدام البرامج في عمليات التدقيق يساعد المدقق في تقليل الوقت المبذول في العمليات الحسابية فهو يساعد على التحقق منها بسرعة ودقة من خلال القراءة السريعة للبيانات مما يخلق هذا معلومات مالية تمتاز بالصحة والشفافية، كما أن برامج التدقيق الإلكتروني تتمتع بخاصية الإنجاز والتنفيذ السريع وهذا ما يسمح بتوفير معلومات مالية في وقت الحاجة، وبالتالي زيادة في جودة هذه المعلومات، وهذا ما ينفي الفرضية الأولى (لا توجد علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية)، وتقبل الفرضية البديلة (هناك علاقة تربط بين التدقيق الإلكتروني وجودة المعلومات المالية)؛
- ✓ بخصوص اختبار الفرضية الثانية التي نصت على (لا يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية) ومن خلال تحليل محاور الاستبيان تم الكشف عن أن استخدام التدقيق الإلكتروني يزيح

الكثير من العبء على عاتق المدقق، فإن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات التدقيق تساهم في تحسين جهة العمل خصوصا الدقة ونقص التكاليف، فالتدقيق الإلكتروني يحد من التدخل البشري في أداء العمليات مما يوفر مخرجات تتسم بالموضوعية ويمكن الاعتماد عليها، كما أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساعد على التخزين الهائل للمعلومات والبيانات أي الاستغناء عن المستندات والسجلات الكتابية وبالتالي التقليل من التلاعبات وحالات الخطأ، وهذا ما يعزز خاصية الموثوقية والتي تعتبر أهم خاصية في تحقيق جودة المعلومات المالية، وهذا ما يستدعي رفض الفرضية الثانية (لا يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية) وقبول الفرضية البديلة (يوجد أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على جودة المعلومات المالية)؛

- ✓ من خلال اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أن (أهم معوقات استخدام التدقيق الإلكتروني تتمثل في بنية تكنولوجيا المعلومات في الجزائر)، وبالاعتماد على تحليل محاور الاستبيان اتضح أن الدولة الجزائرية تواجه الكثير من المعوقات التي تستصعب استخدام تقنية التدقيق الإلكتروني وهذا راجع لكونها من الدول الانطوائية والتي تتبع سياسة الانغلاق على نفسها لحمايتها من العالم الخارجي في شتى المجالات ما جعلها غير مدركة تماما للتطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال التدقيق وبالتالي عدم توافر البيئة المناسبة لتبني هذا النوع من التدقيق، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة؛

3) التوصيات:

- ✓ ضرورة إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق من خلال القيام بمؤتمرات ومحاضرات والندوات؛
- ✓ ضرورة التحاق مدققي الحسابات بدورات تكوينية في مجال التدقيق الإلكتروني؛
- ✓ ضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات في أداء عمليات التدقيق؛
- ✓ ضرورة إدراج مدققي الحسابات لنظم حماية برامج التدقيق؛
- ✓ ضرورة قيام مدققي الحسابات بالتحديث المستمر لآليات ممارسة التدقيق الإلكتروني من أجل مواكبة التطور للبرامج والتحسينات القائمة؛
- ✓ سن قوانين وتشريعات تشجع وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحفيز المدققين على استخدام التدقيق الإلكتروني؛

4) آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج دراسة الموضوع، تم اقتراح بعض المواضيع المهمة التي من شأنها أن تخدم إطار الموضوع والمجال الأكاديمي، وهي:

- ✓ دور التدقيق الإلكتروني في تقليل المخاطر المالية؛
- ✓ دور التدقيق الإلكتروني في تحسين من جودة التدقيق الخارجي؛
- ✓ دور التدقيق الإلكتروني في ترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المالية؛
- ✓ دور التدقيق الالكتروني في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- ✓ تقييم مدى كفاءة برامج التدقيق المحوسبة المستخدمة في عملية التدقيق في الجزائر؛
- ✓ مقارنة بين التدقيق الإلكتروني والتدقيق اليدوي؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد، أشرف السعيد، (2013)، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة الازمات**، حقوق النشر والتوزيع للمؤلف، مصر.
2. الحسبان ، عطا الله أحمد، (2013)، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
3. الحميد، عبد الرحمن بن إبراهيم، (2009)، **نظرية المحاسبة**، مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، الرياض.
4. الشيباني وليد بن محمد، (2014)، **مبادئ المحاسبة والتقرير المالي**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض: السعودية.
5. العادلي، عادل مجيد عيدان و عباس، حسين وليد حسين،(2016) ، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
6. القزاز، اسماعيل إبراهيم،(2010)، **تدقيق أنظمة الجودة**، العراق: دار دجلة للنشر والتوزيع.
7. الناغي، محمود الناغي، (2018)، **نظرية المحاسبة مدخل معاصر**، مصر: المكتبة العصرية.
8. حيدر، عبد الله، (2014)، **نظم المعلومات الادارية**، دمشق: جامعة دمش، قسم ادارة الاعمال، السنة الرابعة.
9. خنفر، مؤيد راضي، (2011)، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. رملي، فياض حمزة، (2011)، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، السودان: الأبادي للنشر والتوزيع.
11. شحاتة، شحاتة السيد، (2014)، **مراجعة انظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة**، مصر: الدار الجامعية إسكندرية للنشر والتوزيع.

12.عيشوني، محمد أحمد، (2014)، **ضبط الجودة (التقنيات الأساسية وتطبيقاتها في المجالات الانتاجية والخدمية)**، السعودية: دار الأصحاب للنشر والتوزيع.

13.كردودي، سهام و علي بن قدور، (2017)، **المراجعة التحليلية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

14.عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (2023)، **دراسات في: النظم المحاسبية المختصصة**، مصر:كلية التجارة –جامعة بنها.

15. كايد، سعود، (2012)، **تدقيق الحسابات**، الأردن: المملكة الأردنية الهاشمية للنشر والتوزيع.

16.كردودي، صبرينة و كردودي، سهام، (2017)، **تدقيق الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

17.لطفي، أمين السيد أحمد، (2008)، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

18.متولي عصام الدين محمد، (2015)، **نظم المعلومات المحاسبية**، صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع.

19.محمود، سلامة رأفت و كلبونة، أحمد يوسف و زريقات، عمر محمد، (2011)، **علم تدقيق الحسابات العملي**، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

20.مسعد، محمد فضل و الخطيب، خالد راغب، (2009)، **دراسة متعمة في تدقيق الحسابات**، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا: قائمة المجلات

1. الجبول، ميسر منير، (2022)، **مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ وأثرها على جودة التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العاملة في الأردن**. المجلة العربية للنشر العلمي.

2. بن بخمة، سليمان و برحال، عبد الوهاب،(2017) ، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد (02)، العدد (01).

3. حمدونه، طلال و حمدان، علام،(2008) ، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني في فلسطين) وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد (16)، العدد (01).

4. سند ، ياسر تاج السر محمد و عثمان، أميمة عوض عبدالله،(2021) ، **حوكمة مهنة المراجعة ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد (06)، العدد (01).

5. كحول، صورية،(2022) ، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد (01).

6. التميمي، جمانة حنطل، (2005)، **التدقيق في ظل البيئة الالكترونية –دراسة تحليلة في عينة من الشركات والدوائر الحكومية العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (15).

7. الجزراوي، إبراهيم محمد علي و سعيد، لقمان محمد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (75).

8. أمين، بربري محمد و بن بوعلي، خديجة، (2017)، **أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحكومة الالكترونية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (01)، العدد (01).

9. برزان، صبيحة، (2015)، **اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية والكفاءة المدقق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد (21)، العدد (84).

10. بروبة، إلهام، (2014)، **واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على التدقيق المحاسبي بمؤسسة صناعة الكوابل ENICAB ببسكرة الجزائر**، دراسات_ العدد الاقتصادي، المجلد (48)، الجزائر.

11. خلايفية ، ايمان وجاوحدو، رضا، (2019)، **أثر استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات في ممارساتها المحاسبية على مهنة التدقيق الخارجي – دراسة على عينة من مدققي الحسابات بولاية عنابة–**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية.

12. زعرور، نعيمة و سعدي، عبد الحق، (2020)، **مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد (05)، العدد (01).

13. سعداوي، مراد مسعود و السعيدي، أحمد يوسف، (2020)، **التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية (دراسة ميدانية)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (11)، العدد(02).

14. سيد، محمد، و بوركايب، محمد عبد الماجد، (2019)، **مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية –دراسة تحليلية**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد (02)، العدد (01).

15. عوماري، عائشة و حميمش، نرجس، (2017)، **أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية _دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R بأدرار**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (10)، العدد (02).

16. فرجاني ، لطيفة، (2019)، **المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات**، مجلة المحاسب العربي.

17. قايد، أحمد نور الدين و علوان، محمد لمين، (2015)، **أثر استخدام أنظمة التشغيل الالكترون للبيانات المحاسبية على التذقيق الداخلي**، مجلة الباحث الاقتصادي.

18. لعكيكزة ، ياسين و زرقون ، محمد، (2017)، **أثر المعرفة المحاسبية على جودة المعلومات المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04)، العدد(01)،

19. مبسوط، هوارية، (2012)، **واقع عمليه التدقيق في ظل تطورات التكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد الصناعي**، المجلد (03)، العدد (02).

20. مناع، ريمة، (2014)، **أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على استقرار النظام المالي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (01).

21. مومني، يوسف و فراج، الطيب، (2020)، **مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر–**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد (03)، العدد (02).

22. هباش، فارس و مناع، ريمة، (2018)، **أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (19)، الجزائر.

23. يخلف، صفية و طرشي، محمد، (2020)، **دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأثرها على تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (02).

ثالثا: الملتقيات والمدخلات العلمية

1. سويسي، هواري و خمقاني، بدر الزمان،(2011) ، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي. المؤتمر العلمي الدولي حول" :الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، 29 و30نوفمبر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بالتعاون مع: مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، الجزائر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.المؤتمرات العلمية

2. مرحوم، محمد الحبيب و ملياني، عبد الحليم و مرحوم، محمد علاء الدين، (2023)، **أثر مراجعة النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية في الشركات الجزائرية**، مؤتمر الدولي العلمي 2023، متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة، ألمانيا، برلين: إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية.

3. الخطيب، نمر محمد و صديقي، فؤاد، (2013)، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي(SCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، 22ديسمبر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

4. صالح، مرزاقة و بوهرين، فتيحة، (2011)، **المحور الثالث: الضوابط و القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، عنوان المداخلة: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بالعنوان: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، 23-24 فبراير، غرداية: المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

رابعا: أطروحات ورسائل جامعية

أ- أطروحات دكتوراه:

1. العابدي، دلال، (2016)، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر.

2. بن بلقاسم، سفيان، (2010)، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الحزائر، الجزائر.

3. بن زاف، لبنى، (2019)، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص:محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم:العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر.

4. حمداوي، وئام، (2020)، **جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

5. خملول، محمد بلقايد، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر.

6. قزال، اسماعيل، (2018)، **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF–دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة –(2011–2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

7. كردودي، سهام، (2015)، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات – دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، بسكرة : جامعة محمد خيضر، الجزائر.

8. لونيسة، محمد أمين، (2017)، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية – دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث علوم تجارية،

تخصص بنوك مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

9. نوبلي، نجلاء، (2015)، **استخدام أدوات المحاسبية الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دارسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الجزائر.

ب- رسائل ماجستير:

1. البطة، أريج عبد العظيم عبد الله،(2016) ، **مجالات مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة- فلسطين وفقاً لمعايير التدقيق الدولية**، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير. فلسطين, شئون البحث العلمي والدراسات العليا كلية التجارة, غزة: الجامعة الاسلامية غزة.

2. القرالة، مثقال حمود سالم،(2011) ، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الحارجيين الأردنيين**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3. المرشداه، خالد عبد الله أحمد،(2007)، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية**، أطروحة ماجستير، كلية إدارة المال و الأعمال، الأردن: جامعة آل البيت.

4. بن عمر، عبد العالي، (2017)، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة الشركة الافريقية للزجاج–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

5. جقريف، علي،(2010) ، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء بورصة عمان للأوراق المالية**، أطروحة ماجستير،كلية إدارة المال و الأعمال، الأردن: جامعة آل البيت.

6. حسن، محمد أحمد، (2019)، **اختبار ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة مقارنة بين القوائم المالية السنوية والمرحلية)**، رسالة أعدت استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة،كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا: جامعة طرطوس.

7. زقوت، محمود يحيى، (2016)، **مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة (دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة)**، قدم هذا البحث استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل،كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.

8. سبسبي، مصطفى يوسف، (2011)، **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، حلب: جامعة حلب، سوريا.

9. مرعي، أحمد زهير محمد، (2014-2015)، **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير،كلية الدراسات العليا، الأردن: جامعة الزرقاء.

10. سمور، نبيل ابراهيم اسماعيل، (2014)، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق "دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"**، قدمت هذه الدراسة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير،عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.

خامسا: مواقع الكترونية

1. كيحلي، عائشة سلمى و كروش، راضية، (2013)، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية**، https://dspace.univ ouargla.dz/jspui/handle/123456789/7607 ، 15 أفريل 2023، 20:53.

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	أسماء المحكمين	الرتبة	الجامعة
01	عباسي صابر	أستاذ التعليم العالي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة –محمد خيضر بسكرة–
02	سعيدي عبد الحليم	أستاذ محاضر (أ)	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة –محمد خيضر بسكرة–
03	عقبي حمزة	أستاذ محاضر (أ)	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة –محمد خيضر بسكرة–

الملحق رقم (02): الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

استبيان

سيداتي، سادتي تحية طيبة وبعد:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستقصاء المصمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نسعى لإعدادها في اطار التحضير لمذكرة الماستر للحصول على شهادة الماستر في تخصص محاسبة وتدقيق، وذلك لإتمام دراستنا التي هي بعنوان "**دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المالية**"، فقد تم التركيز على مهنة التدقيق الخارجي، وقد تم استهداف في هذا الاستبيان مجموعة من الخبراء ومحافظي الحسابات وكذا الأساتذة الجامعين باعتبارهم ذوي خبرة عالية في مجال التدقيق، ونرجو بما لديكم من خبرة في هذا الموضوع، أن يتم الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بدقة وموضوعية، وذلك للوصول إلى أهداف الدراسة وإبراز نتائجها، موضحاً في هذا المقام أن كافة المعلومات والبيانات سوف تعامل بسرية تامة **لأغراض البحث العلمي فقط**، وفي الأخير تقبلوا خالص الشكر على تعاونكم مسبقا.

شرح المصطلحات:

التدقيق الإلكتروني: هو عملية التأكد من صحة ودقة المعلومات المالية والمحاسبية باستخدام الحوسبة والتقنيات الإلكترونية. وعادة ما يتم استخدام التدقيق الإلكتروني في المؤسسات والشركات للكشف عن الأخطاء والغش والتلاعب في الحسابات المالية.

المعلومة المالية: هي أي معلومة تتعلق بالأمور المالية للشركات أو الأفراد، وتشمل المدفوعات والإيرادات والأرباح والخسائر والديون والتمويل والاستثمارات وغيرها من العناصر المالية المختلفة.

جودة المعلومة المالية: هي عبارة عن مجموع الخصائص النوعية الأساسية والثانوية والتي لها القدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرارات حيث تتمثل هذه الخصائص الأساسية في الموثوقية والملائمة أما الخصائص الثانوية فهي: القابلية للمقارنة القابلية للفهم ...الخ

الطالبة:

بن علي ايمان

صوالح مروة

تحت اشراف الأستاذ:

الحاج عامر

السنة الدراسية: 2023/2022.

أرجو منكم تعبئة البيانات التالية وذلك بوضع إشارة (X) في المربع المناسب.

الجزء الأول: معلومات عامة

- **الوظيفة:**

خبير محاسبي ☐ محافظ الحسابات ☐ أستاذ جامعي ☐

- **المؤهل العلمي:**

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

- **التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ محاسبة وتدقيق ☐ أخرى ☐

- **الخبرة المهنية:**

أقل من 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني:

المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الإلكتروني

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	تقتصر أهمية التدقيق الإلكتروني في إعداد برنامج زمني لأداء عملية التدقيق			
02	يتم إعداد خطة التدقيق المرحلية والنهائية الكترونيا			
03	اتكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في تحديد مخاطر عملية التدقيق.			
04	يتم استخدام برامج التدقيق الإلكتروني من أحل تحسين البيانات والمعلومات المالية وإنشاء التقارير المالية بدقة عالية			
05	تكمن أهمية التدقيق الإلكتروني في التحقق من صحة الإجراءات الحسابية.			

06	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تقييم مدى كفاية الإفصاح في تقرير المدقق			
07	يهدف التدقيق الإلكتروني إلى التوصل الى مدى وجود تحريفات.			
08	يتم استخدام التدقيق الإلكتروني من أجل تنفيذ الإجراءات التحليلية النهائية لعمليات التدقيق وتحديد مدى واقعية العمليات المالية.			

المحور الثاني: جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
	البعد الأول: الملائمة			
01	توفر البرامج المحوسبة المستخدمة في عمليات التدقيق معلومات مالية تتصف بالقيمة الرقابية			
02	يستعمل المدقق برامج توفر معلومات يستطيع استخدامها كمدخل لعملية التنبؤ			
03	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة في عملية التدقيق على توفير معلومات مالية في الوقت المناسب			
	البعد الثاني: الموثوقية			
04	تسمح الأجهزة والبرامج المستخدمة بتوفير معلومات ذات أساس دقيق ومفصل			
05	تساهم الحواسيب والبرامج على انتاج معلومات مالية خالية من التحيز			
06	تقدم الأجهزة والبرامج المستخدمة في عمليات التدقيق صورة صادقة عن المعلومات المالية مما تزيد من شفافيتها			
	البعد الثالث: القابلية للمقارنة			
07	إن استخدام البرامج والأجهزة في عملية التدقيق يساعد على إجراء مقارنات للمعلومات بشكل جيد			

08	تمكن مخرجات البرامج الإلكترونية من مقارنة للواقع الفعلي لما هو مخطط له			
البعد الرابع: القابلية للفهم				
09	تقدم البرامج الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق معلومات مالية تتسم بالوضوح والبساطة			
10	تعمل الأجهزة والبرامج المستخدمة على تخفيض درجة التعقيد وبالتالي توفر معلومات مالية سهلة الفهم بالنسبة لمستخدميها			

المحور الثالث: علاقة التدقيق الإلكتروني بجودة المعلومات المالية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	يساعد التدقيق الإلكتروني على تحسين دقة وموثوقية المعلومات المالية.			
02	يعمل التدقيق الإلكتروني على تقليل الأخطاء الواقعة في عملية التدقيق التي تؤثر على المعلومات المالية.			
03	يسهل التدقيق الإلكتروني عملية التحقق من المعلومات المالية			
04	يختصر التدقيق الإلكتروني الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تحليل المعلومات المالية.			
05	إن استخدام التدقيق الإلكتروني يقدم معلومات مالية صحيحة خالية من الأخطاء			
06	يوفر استخدام التدقيق الإلكتروني معلومات مالية أكثر موضوعية وحيادية			
07	يقوم التدقيق الإلكتروني باكتشاف مخاطر التحريف الجوهري			
08	يعمل التدقيق الإلكتروني على تعزيز جودة المعلومات المالية			

المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الإلكتروني في الجزائر

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	عدم وجود نصوص تشريعية كافية تضبط مهام المدقق وتحدد مسؤولياته عند قيامه بعملية التدقيق الإلكتروني			
02	عدم تواجد خبرة أو تدريب كافية لدى المدققين من أجل استخدام أفضل للتدقيق الإلكتروني			
03	النقص الشديد لبرمجيات التدقيق المتوفرة في الأسواق الجزائرية مما يتعذر مواكبة نظام المعلومات الإلكترونية			
04	عدم توفر بنية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر بسبب ارتفاع تكلفة برامجها			
05	صعوبة تقدير مخاطر التدقيق الإلكتروني والتي تؤثر على جودة المعلومات المالية.			
06	غياب سرية المعلومات عند ادخال تكنولوجيا في عمليات التدقيق وبالتالي كثرة الجرائم الإلكترونية			
07	صعوبة وتعقيد برامج التدقيق الإلكتروني مما يخلق نوعا من صعوبة في تتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات المالية			
08	سهولة تعرض برامج التدقيق الإلكتروني للفيروسات مما يسبب في مشاكل يصعب حلها			

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclue	0	,0
	Total	45	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,841	34

Corrélations

		المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	المحور الثاني: جودة المعلومات المالية
المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	Corrélation de Pearson	1	,621
	Sig. (bilatérale)		,003
	N	45	45
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية	Corrélation de Pearson	,621	1
	Sig. (bilatérale)	,003	
	N	45	45

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	45	2,6833	,35416
المحور الثاني: جودة المعلومات المالية	45	2,7400	,28636
البعد الأول: الملائمة	45	2,8148	,36622
البعد الثاني: الموثوقية	45	2,5481	,58238
البعد الثالث: القابلية للمقارنة	45	2,8333	,33710
البعد الرابع: القابلية للفهم	45	2,8222	,38665
المحور الثالث: علاقة التدقيق الالكتروني بجودة المعلومات المالية	45	2,7667	,26057
المحور الرابع: معوقات تواجه استخدام التدقيق الالكتروني	45	2,7000	,35894
N valide (liste)	45		

Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	.	Introduire

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,621	,645	,623	,28310

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,162	1	,162	4,019	,003
	de Student	3,446	43	,080		
	Total	3,608	44			

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	
		B	Erreur standard	Bêta	t
1	(Constante)	2,281	,326		6,993
	المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	,471	,121	,212	6,421

Coefficients

Modèle		Sig.
1	(Constante)	,000
	المحور الأول: أهمية استخدام التدقيق الالكتروني	,003

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن علي إيمان ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206002996 والصادرة بتاريخ 31 - 05 - 2020 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإقتصادية قسم علوم المالية والمحاسبة .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور البنوك الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المالية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 08/05/2023 ....

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ماي 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): صوالح مروة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200921360 والصادرة بتاريخ 2023/01/18

المسجل(ة) بكلية / معهد علوم اقتصادية قسم العلوم المالية والمحاسبة

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور التقنيات الإلكترونية في تحسين جودة المعلومة المالية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 05/06/2023

توقيع المعني (ة)